

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٧٥

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد يوري كليمينكو.....(أوكرانيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-07481(A)



* 1 9 0 7 4 8 1 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٧٥ لمؤتمر نزع السلاح. أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، السيد مولر، السيدة كاسبرسن، السيدات والسادة، أود في البداية أن أعرب لكم جميعاً عن أطيب تمنياتي بمناسبة العام الجديد. ويشرفني أن أبدأ دورة المؤتمر لعام ٢٠١٩ بصفتي أول رئيس لها؛ وليكن عام ٢٠١٩ للمؤتمر عاماً مثمراً.

وقبل أن نشرع في بنود عملنا لهذا اليوم، يسرني أن أرحب ترحيباً حاراً بالزميلين الجديدين اللذين تقلدا مسؤولياتهما بصفتيهما ممثلين لحكومتيهما لدى المؤتمر منذ نهاية دورة عام ٢٠١٨. سعادة السيد لي سونغ، السفير فوق العادة والمفوض في شؤون نزع السلاح ونائب الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا، وسعادة السيد بانكاج شارما، السفير والممثل الدائم للهند لدى مؤتمر نزع السلاح. وباسم حكومتي وباسم المؤتمر، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكما كامل تعاوننا معكما ومساندتنا لكما في مهامكما الجديدة.

وأود أن أقترح أن يكون نظام العمل في جلستنا لهذا الصباح كما يلي: أولاً، إقرار مشروع جدول أعمال دورة المؤتمر لعام ٢٠١٩؛ ثانياً، تقديم بياني بصفتي رئيساً للمؤتمر؛ وثالثاً، بيان المدير العام، ويليهِ النظر في الطلبات المقدمة من الدول غير الأعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر في دورة عام ٢٠١٩. وستلي ذلك بيانات الوفود الراغبة في أخذ الكلمة.

وأود أن أدعوكم الآن إلى النظر في مشروع جدول أعمال دورة المؤتمر لعام ٢٠١٩. ويرد هذا المشروع في الوثيقة CD/WP.616 المعروضة عليكم. وأقترح أن يكون جدول الأعمال مشفوعاً ببيان رئاسي كما في السنوات السابقة ونصه كالتالي: "فيما يتصل بإقرار جدول الأعمال، أود أن أصرح، بصفتي رئيساً للمؤتمر، بأنه يمكن، على حد علمي، معالجة أي قضية في إطار جدول الأعمال هذا إذا ما توافقت الآراء في المؤتمر على معالجتها. وسيضع المؤتمر في اعتباره أيضاً المادتين ٢٧ و ٣٠ من نظامه الداخلي".

هل يرغب أي وفد في تناول الكلمة حالياً بشأن مشروع جدول الأعمال؟ هل لي أن أعتبر أن المؤتمر مستعد لإقرار مشروع جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة CD/WP.616 متبوعاً بالبيان الذي تلوته منذ قليل؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستصدر أمانة المؤتمر جدول الأعمال بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

أصحاب السعادة، حضرات الزملاء الكرام، قبل أن أدعو الأمين العام للمؤتمر، السيد مايكل مولر، إلى إلقاء كلمة، اسمحوا لي أن أدلي ببيان بصفتي رئيس المؤتمر.

السيد المدير العام، حضرات المندوبين الموقرين، إنه لمن عظيم الشرف والسرور أن تتولى أوكرانيا رئاسة المؤتمر للمرة الثالثة خلال عضويتنا في هذه الهيئة الموقرة.

وبما أنها أول فترة رئاسة لدورة المؤتمر لهذا العام، تعتقد أوكرانيا أن من مسؤوليتها إرساء أسس عملنا للسنة بكاملها، ومن ثم فهي على استعداد لبذل كل ما في وسعها للمساهمة في نجاحنا المشترك. وبصفتي رئيس المؤتمر، أود أن أبدأ ملاحظاتي الافتتاحية بالإعراب عن خالص

امتناننا للسيد مايكل مولر، الأمين العام للمؤتمر، والسيدة أنيا كاسبرسن، مديرة فرع جنيف لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والسيدة رادا داي الأمانة الجديدة للمؤتمر، وفريقها المحنك داخل أمانة المؤتمر على ما قدموه من دعم قيم لراثتنا وعلى عزمهم الملحوظ على تيسير النهوض بأهدافنا المحددة للمؤتمر.

وأود أيضاً أن أشيد إشادة خاصة بسلفي، السيدة بليز سيلاس ريندي، نائبة الممثل الدائم لتركيا، وبوفد بلدها، على عملهم الدؤوب خلال المفاوضات بشأن التقرير السنوي للمؤتمر عن أعمال دورته في عام ٢٠١٨ والقرار اللاحق الذي قدمته واعتمدته في البداية اللجنة الأولى للجمعية العامة، ثم الجمعية العامة ذاتها.

حضرات المندوبين الموقرين، في هذه المرحلة الصعبة بوجه خاص اليوم، نحن الدول الأعضاء في المؤتمر لدينا فرصة في هذه القاعة لمواصلة التأثير الإيجابي الذي لشدنا نحتاج إليه في مجال الأمن الدولي. فلنغتني هذه الفرصة بحكمة. وإذا ترى أوكرانيا أن مهمة المؤتمر هي القيام بدور القوة الدافعة لبناء مستقبل أفضل وعالم أكثر أمناً لنا جميعاً، فإنها تظل موقنة أن المؤتمر لا يزال المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، وبالتالي تؤمن إيماناً راسخاً بأن هذه الهيئة لا يمكن الاستعاضة عنها بأخرى لغرض معالجة القضايا المتعددة الجوانب الواردة في جدول أعمالها. إن تاريخ المؤتمر دليل على إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح المتعدد الأطراف وتعزيز النظم الدولية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، الأمر الذي كان تحقيقه ممكناً في هذا الإطار ولا يزال.

وعلى الرغم من جميع الصعوبات، والأحداث التي طرأت في السنوات السابقة، والجمود الطويل الأمد والطابع المعقد للمناقشات التي أجريناها، فقد بذلت الدول الأعضاء جهوداً هائلة ومثمرة من أجل النهوض بعمل المؤتمر لا سيما في دورة عام ٢٠١٨.

ورغم أننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل في العام الماضي، كان هناك اهتمام سياسي واضح بإجراء مناقشات موضوعية بشأن جميع القضايا الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، وهو ما تجلّى في مشاركة الوفود بنشاط في أعمال الهيئات الفرعية الخمس. وفي هذا الصدد، ترى أوكرانيا أنه ينبغي لنا الاستفادة من كل الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء خلال دورة المؤتمر لعام ٢٠١٨ والبناء عليها والحفاظ على هذا الزخم الإيجابي. وقد اتخذت إجراءات لتؤكد مجدداً مكانة المؤتمر بوصفه الهيئة التفاوضية المعنية.

حضرات المندوبين الموقرين، قبل الدخول في تفاصيل الخطط التي وضعتها الرئاسة الأوكرانية لولايتها وفي مضمونها، ومن أجل إعطاء الدول الأعضاء صورة واضحة عن منطلقات أوكرانيا من حيث المبادرات ذات الصلة، أود أن أوضح، بصفتي الوطنية، أولويات بلدي القصوى في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. أوكرانيا بلد راسخ التزامه بنزع السلاح. وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، احتفظت أوكرانيا بحوالي ثلث الترسانة النووية السوفييتية، ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم في ذلك الوقت، فضلاً عن وسائل هامة للتصميم ومواصلة الإنتاج. وكما تعلمون، منذ حوالي ٢٥ عاماً، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اتخذت أوكرانيا نهجاً استباقياً ووضعت خطة يُتخذ بها من خلال التخلي عن قدرتها النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي المقابل، تلقى البلد ضمانات أمنية في هذا الشأن في شكل مذكرة بودابست. وللأسف، نعلم جميعاً ما حدث في عام ٢٠١٣. ونظراً إلى التحديات

الخارجية المتواصلة التي تواجهها أوكرانيا، بما في ذلك التحديات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٤/٧٣ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، المعنون "مشكلة عسكرية جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر آزوف"، تنطلق أوكرانيا من أن حماية العالم من انتشار الأسلحة النووية، تقتضي بصفة خاصة النظر بجدية في الحالة المتعلقة بانتهاك النظام الحالي لعدم الانتشار، بما في ذلك مذكرة بودابست.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى خرق الوثيقة المذكورة أعلاه، الأمر الذي يقوض كامل النظام الأمني القائم على الأمم المتحدة، تسعى أوكرانيا إلى اعتماد اتفاق دولي ملزم قانوناً يحل في نهاية المطاف محل مذكرة بودابست. ويجب أن يوفر هذا الاتفاق ضمانات مباشرة وموثوقة للسلم والأمن، قد تصل إلى تقديم الدعم العسكري في حالة وجود أخطار تهدد السلامة الإقليمية. كما ينبغي أن يشمل، ضمن أمور أخرى، أحكاماً بشأن إجراءات التصدي التي قد يتخذها المجتمع الدولي في حالة انتهاك دولة نووية لسيادة دولة غير حائزة للأسلحة النووية ولسلامتها الإقليمية وأمنها. وفي ظل هذه الخلفية، تواصل أوكرانيا دعم مفهوم ضمانات الأمن السلبية بوصفها وسيلة عملية للحد من انعدام الأمن الذي يعد في معظم الحالات أحد الدوافع الرئيسية لتطوير القدرات في مجال الأسلحة النووية.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن نزع السلاح النووي الكامل والذي لا رجعة فيه هو الضمانة الوحيدة لحماية البشرية من العواقب الفتاكة للأسلحة النووية في حالة استخدامها. ويتطلب هذا الهدف نهجاً طويل الأجل بخطوات عملية وتدابير فعالة لنزع السلاح بطريقة شفافة لا رجعة فيها، وبناء نظام من الصكوك التي يعزز بعضها بعضاً من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وصونه. ولذلك تشجع أوكرانيا إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بهدف دخولها حيز النفاذ، الأمر الذي سيشكل خطوة ملموسة نحو تحقيق الهدف النبيل المتمثل في عالم آمن وسلمي خال من الأسلحة النووية.

ومن الأهمية بمكان احترام سلامة القواعد التي حددتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومع أن الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية أمر قيم، فإنه لا يشكل بديلاً عن حظر عالمي ملزم. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء المعنية إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

إن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة المنطقية والعملية لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، والخطوة الأساسية لتقييد سباق التسلح النووي وتحقيق هدف نزع السلاح النووي. وندعو بقوة إلى الشروع فوراً في إجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة في إطار المؤتمر، وفي الوقت نفسه، ندعم المبادرات الدولية ذات الصلة الرامية إلى حماية وتأمين المواد النووية، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة بشأن التدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل وبشأن منع حيازة الإرهابيين للمواد والمصادر المشعة، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ومدونة قواعد السلوك المنقحة بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

وتعتقد أوكرانيا أن الفضاء الخارجي إرث مشترك للبشرية يجب ألا يُستخدم ويُستكشف إلا للأغراض السلمية لفائدة جميع البلدان ومصالحها. ولا ينبغي أن يصبح الفضاء الخارجي

ساحة تتنافس فيها السياسات الاستراتيجية. ومن شأن وضع أسلحة في الفضاء الخارجي أن يفاقم من انعدام الأمن في العالم، مما يؤثر على جميع البلدان. وقد يكون سباق تسلح في الفضاء الخارجي عاملاً مزعزجاً للاستقرار بغض النظر عن فئة الأسلحة. وتشاطر أوكرانيا الرأي القائل بأن خطر الأسلحة النووية من أخطر المسائل التي تواجهها البشرية اليوم، وأن من الضروري تكثيف التعاون الدولي بهدف تعزيز الأنظمة الدولية القائمة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ونعتقد أيضاً أن على المؤتمر الاهتمام عن كثب بالتحديات الجديدة والناشئة في مجال الأمن الدولي، بدءاً بالعوامل البيولوجية الخطرة والقدرات السيبرانية الهجومية وتسليح الذكاء الاصطناعي. ويجب رصد هذه القضايا وغيرها عن كثب وتنظيمها من جانب المجتمع الدولي للتأكد من أنها لا تشكل تهديداً وجودياً لمستقبلنا الجماعي. وتتطلب التحديات الأمنية الجديدة أيضاً نهجاً جديدة إزاء عملية نزع السلاح، ومن ذلك اتخاذ تدابير مراعية للاعتبارات الجنسانية. وقد أدمجت المنظورات الجنسانية فعلاً في الأطر المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك في إطار اتفاقية الذخائر العنقودية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، ومختلف قرارات الجمعية العامة. وفي أعقاب الجهود المتزايدة الرامية إلى مواصلة إدماج البعد الجنساني في الأطر المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار ونزع السلاح، لا تزال أوكرانيا، بصفتها رئيسة المؤتمر وبصفتها الوطنية، ملتزمة بالقضية وترحب بالعمل الذي تقوم به مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين.

حضرات المندوبين الموقرين، اقتناعاً من أوكرانيا بأن إمكانات المؤتمر لم تُستنفد رغم المأزق الذي طال أمده، وبأن في هذا العام، الذي يصادف الذكرى السنوية الأربعين لهذا المؤتمر، سثنين الدول الأعضاء عن حرصها على توحيد الجهود الرامية إلى التغلب على الجمود الحالي، بدأ الوفد الأوكراني إجراء المشاورات الضرورية والشاملة مع الدول الأعضاء بشأن اقتراحها الداعي إلى وضع برنامج عمل متوازن وشامل. وستمكن هذه الوثيقة من إجراء المفاوضات والمناقشات بشأن جميع البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر وستتضمن إحالات إلى عمل الهيئات الفرعية الخمس فضلاً عن خطة نزع السلاح التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨. وستقدّم إلى المؤتمر في الأسبوع القادم لمواصلة النظر فيها من قبل الدول الأعضاء.

ولذلك، نعرب عن أملنا في الحصول على الدعم والتعاون والرأي والحكمة الجماعية من جميع الدول الأعضاء في المؤتمر قصد تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف والمقاصد التي حددتها هذه الهيئة الموقرة بوصفها المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح على صعيد المجتمع العالمي وعنصراً حيوياً من عناصر النظام الدولي القائم على القواعد.

أصحاب السعادة، حضرات الزملاء الموقرين، أيها السيدات والسادة، يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد مايكل مولر، الأمين العام للمؤتمر.

السيد مولر (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، حضرات السيدات والسادة، اسمحوا لي أولاً أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لكم جميعاً عاماً جديداً سعيداً جداً. إنه

لمن دواعي سروري أن أكون معكم هذا الصباح تحت رئاستكم، سعادة السفير كيلمنكو، ويشرفني أن أتوجه إليكم جميعاً في افتتاح أعمال مؤتمر نزع السلاح لهذا العام.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، أود أن أعرض عليكم بعض الأفكار الأولية. في هذا المنعطف الحرج، يحدوني أمل صادق أن يقوم هذا المؤتمر من خلال أعماله بالدور الشجاع والمحوري الذي قام به في الماضي. إن خطة نزع السلاح التي وضعها الأمين العام غوتيريش، وعُرضت هنا بجينيف في أيار/مايو الماضي، شكلت توقعات رزينة بشأن حقائق اليوم وتقدم دليلاً قاطعاً على ضرورة تجديد الشعور بالاستعجال والالتزام والعزم الجماعيين في السعي إلى نزع السلاح. لا تزال تحديات عدم الانتشار مستمرة، حيث الالتزامات بنزع السلاح النووي منخفضة، والبرامج النووية مستمرة، والترسانات النووية معززة.

ولا تزال صراعات اليوم تدمر حياة الملايين من المدنيين وتقضي على سبل عيشهم. ثم إن النفقات العسكرية والأمنية في أعلى مستوى تاريخي لها، ولم يعد استخدام الأسلحة الكيميائية أمراً منبوذاً عالمياً في الممارسة، ولا تزال تحديات أمن الفضاء الإلكتروني قائمة بينما لا تزال الآثار المترتبة على منظومات الأسلحة والتكنولوجيات الجديدة غير مفهومة بالشكل الجيد، ولم تعالج معالجة كافية، ولا تظهر بالشكل الصحيح في نظم تجديد الأسلحة الحالية. وثمة تغييرات أخرى أوسع نطاقاً في هذا الصدد. ثمة مظهر واحد واضح هو تشتت السلطة بسبب الثورة الرقمية - فبينما جلبت معها فرص تعزيز جهود الشفافية وبناء الثقة لم تكن تخطر بالبال من قبل، صارت تعرقل مركزية الهياكل التي وضعتها الدولة.

وقد سمعتموني أعرب عن قلقي البالغ بأن تعددية الأطراف تتعرض للهجوم ونحن في أشد الحاجة إليها. في هذه القاعة، لطالما أعربنا جميعاً عن قلقنا البالغ إزاء حالة نزع السلاح العالمي. وفي الوقت نفسه، لا يزال بعيدين عن حوار مجد بشأن النهج الصحيح لتناول طائفة من قضايا نزع السلاح. ومع هذه الحقائق التي تمتحن بشدة حدود الهيكل المتعدد الأطراف والضابط لنزع السلاح، ينبغي لهذا المؤتمر أن يكون قادراً على إثبات استعداداته لتحمل المسؤوليات المنوطة به. لم يعد بوسعنا معالجة هذه المسألة على أنها مناقشة معزولة. وإننا مدينون لمن وضعوا ثقتهم فينا بأن نحسن عملنا. وإذ نعترف بذلك، على الرغم من أننا قد نختلف في وجهات نظرنا الوطنية، فإن تأثير عدم إتقان العمل يتجاوز الحدود والمواقف الوطنية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين للمؤتمر والذكرى المثوية لعصبة الأمم، أساس تعددية الأطراف الحديثة، علينا أن نتذكر لماذا تأسست هذه الآليات بلوائحها ونظمها الداخلية ومدونات قواعد سلوكها المعلنة وغير المعلنة. وتكمن أهميتها تحديداً في تزويدنا بمكان محايد للحوار، حيث يمكننا بكل احترام تبادل الآراء أو التناقش، أو التناظر أو التفاوض في جو يحفظ الكرامة حتى عندما تبدو نقاط الالتقاء بعيدة المنال. كان المقصود منها ولا يزال هو الاعتراف بصعوبة العلاقات الثنائية في بعض الأحيان والمواقف السياسية المحددة في أي وقت من الأوقات وتجاوز ذلك في الآن ذاته. ومن شأن تجاهلنا هذا الأسلوب في العمل الذي اجتاز اختبار الزمن أن يعطل الآليات التي وضعناها معاً ولا بدائل جديدة قابلة للاستمرار في الأفق. وفي تاريخ عصبة الأمم حكاية ملهمة.

أحثكم على استخدام قوة الدبلوماسية المتعددة الأطراف لمواجهة تحديات اليوم العالمية في مجال نزع السلاح. وكما قال أميننا العام في كلمته بمناسبة العام الجديد "عندما يتحقق

التعاون الدولي، يفوز العالم". وقد حان الوقت لنجعل من تحديد شعورنا بالاستعجال عملاً على أرض الواقع.

حضرات المندوبين الموقرين، أيها السيدات والسادة، أعتقد اعتقاداً راسخاً أن إنشاء الهيئات الفرعية الخمس في ٢٠١٨ أبرز عمق ونطاق المناقشات الموضوعية التي يمكن أن تجري في هذا المؤتمر. وقد أسفرت الأعمال الموضوعية المضطلع بها في هذه الهيئات الفرعية الخمس عن اعتماد توافقي لأربعة تقارير. ولم يتسن ذلك لسنوات وهذا أساس متين لاستكشاف المزيد من العمل في هذا المؤتمر، بما في ذلك إجراء المناقشات التقنية في نهاية المطاف. واسمحوا لي أن أؤكد مجدداً تقديري البالغ لعملكم ولعمل رئاسات عام ٢٠١٨، التي عملت جنباً إلى جنب من أجل تحقيق هذه النتائج على الرغم من الخلافات السياسية والظروف السياسية التي لا يمكن إنكارها.

ويحدوني الأمل في أن الزخم الذي ولدته هذه التطورات في ٢٠١٨ سيتواصل في هذا المؤتمر ودوراته المقبلة، فيضيف بذلك زخماً جديداً إلى مداولاتكم وتوجيهها تشدد الحاجة إليه استعداداً لتكنولوجيات وتطبيقات الأسلحة الجديدة المحتملة.

إن دورة العام الماضي تبين أن أعمال المؤتمر يمكن أن تجري حتى في مواجهة الانقسامات السياسية وقد تتيح لكم، على أقل تقدير، تحديد واستكشاف أوجه التقارب في المصالح المشتركة، إن لم تكن وحدة الهدف تماماً. ينبغي لنا أن نتجنب الإفراط في تسييس إجراءات المؤتمر وأن نتبنى عموماً تعددية الأطراف في السلوك والبروتوكول اللذين تتطلبهما الدبلوماسية الحقيقية.

حضرات المندوبين الموقرين، سيداتي وسادتي، وأنتم تواصلون عملكم خلال هذه الدورة، أدرك الحاجة إلى توسيع نطاق الحوار بشأن نزع السلاح، من أجل تلقيحه بأفكار جديدة، ومراعاة التنوع القائم في المنظورات. وأعتقد أن إجراء مناقشات شاملة مع المجتمع المدني والجماعات المعنية بالمساواة بين الجنسين وفئات الشباب والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر والخبراء أمر مهم، وتحقيقاً لهذه الغاية، أعترم مواصلة دعم التبادل مع هذه الأوساط، بما في ذلك من خلال تنظيم حوارنا السنوي غير الرسمي بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني.

وأود أيضاً أن أشجعكم على التفكير في كيفية حديثنا جميعاً عن المؤتمر في تفاعلاتنا اليومية. وكثير منا مذنبون أحياناً بالتقليل من قيمة مؤتمرنا من خلال السرد الذي نختار تكراره. فتحت الشعور بالإحباط الذي له ما يبرره فيما يخص وتيرة التقدم، فإننا من دون قصد نقل من إنجازات المؤتمر في الماضي ومن إمكاناته في التأثير فعلياً في المستقبل. وقد علق أحدكم ونحن على مشارف نهاية دورة العام الماضي تعليقاً جعلني أفكر ملياً في هذه المسألة. إذ شجعنا على إعادة التفكير في كيفية قياسنا لما يتحقق في هذه الهيئة من تقدم ونجاح وإنجازات. وفي هذا السياق، علينا التنبيه إلى أننا خسرنا الكثير من الذاكرة المؤسسية في هذا المؤتمر. أتذكر جيداً لما كان المؤتمر نشيطاً في التفاوض؛ إذ أخذ منه ذلك وقتاً طويلاً فأنفق السنين في المداولات، واستثمر في بناء الخبرة التقنية وشبكات الممارسين، واستثمر في التواصل الفعال. وبعد أكثر من عقدين من الزمن، قد نتساءل عما علينا فعله لإعادة بناء المعارف والزخم اللذين جعلنا المؤتمر وهيئاته السالفة رواداً في الجهود الرامية إلى حظر فئات كاملة من الأسلحة وتنظيم فئات أخرى.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة، كما تعلمون، أنا متفائل وأعتقد صادقاً أنه إذا تسنى لهذه المنظورات أن تنفذ إلى أعمال المؤتمر في ٢٠١٩ وأن تتواصل في الدورات المقبلة، تسنى لنا ربما التقدم في عملنا. ومن جانبنا، كما حدث في الماضي، فإنني، ونائبي، السيدة كاسبرسن وجميع زملائي في الأمانة على استعداد لدعم جهودكم وجهود الرؤساء لهذا العام.

السيد الرئيس، أشكركم مرة أخرى على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة الدورة الأولى للمؤتمر. وأتمنى لكم كل الخير والعمل المثمر خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، وأتطلع إلى مواصلة التعاون الوثيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد مولر على بيانكم وعلى التزامكم بعملنا. إن المسائل الخطيرة التي أثارتموها بشأن التحديات الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وأفضل السبل للتصدي لها، فضلاً عن أداء مؤتمر نزع السلاح خلال الدورة الحالية وما بعدها، مسائل ملحوظة على النحو الواجب.

الزملاء الأعزاء، السيدات والسادة، اسمحوا لي بأن أعود إلى قائمة الطلبات المقدمة من الدول غير الأعضاء في المؤتمر التي ترغب في المشاركة في عملنا خلال دورة عام ٢٠١٩. وترد الطلبات التي تلقتها أمانة المؤتمر حتى الساعة ١٥/٠٠ من يوم ١٨ كانون الثاني/يناير، في الوثيقة CD/WP.617 المتاحة على طاولاتكم. وستعرض عليكم أية طلبات ترد من الدول غير الأعضاء بعد التاريخ المذكور أعلاه كي تنظروا فيها وتتخذوا قراراً بشأنها في الجلسات العامة القادمة.

ومن واجبي أن أبلغكم بأنني تلقيت اعتراضين على أحد الطلبات الواردة في هذه القائمة. وبناء على ذلك، أقترح أن نستعرض قائمة الدول التي تطلب المشاركة بصفة مراقب، واحدةً واحدةً. أبدأ الآن بالاسم الأول في القائمة، وهو ألبانيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب أنغولا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب بربادوس. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في الطلب التالي المقدم من البوسنة والهرسك. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب كوستاريكا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب كرواتيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب قبرص. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب الجمهورية التشيكية. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب الجمهورية الدومينيكية. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب إستونيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب جورجيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب اليونان. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب غواتيمالا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب هايتي. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب الكرسي الرسولي. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب هندوراس. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب لاتفيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب لبنان. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب ليتوانيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب لكسمبرغ. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب مالطة. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب الجبل الأسود. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب نيكاراغوا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب بنما. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب البرتغال. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب جمهورية مولدوفا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب المملكة العربية السعودية. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب صربيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب سنغافورة. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب سلوفينيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في الطلب التالي المقدم من دولة فلسطين. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
أرى إسرائيل. لكم الكلمة.

السيدة راز شيكتر (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم مهامكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أقدم إلى الرؤساء السابقين بامتنان إسرائيل، وأن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي معكم في أداء مهامكم.

سيدي الرئيس، أمامنا الوثيقة CD/WP.617 التي تتضمن قائمة طلبات المشاركة في أعمال المؤتمر خلال ٢٠١٩. ويود وفد بلدي أن يشير إلى أننا لا نؤيد الطلب الذي تقدم به الوفد الفلسطيني. إسرائيل تود أن توضح أن موقفنا من الدولة الفلسطينية موقف واضح وثابت ولا يتغير. فلسطين لا تستوفي معايير الدولة بموجب القانون الدولي، وهي بالتالي غير مؤهلة للمشاركة في أعمال المؤتمر. المؤتمر هيئة مستقلة بنظامها الداخلي، الذي يحصر مشاركة غير الأعضاء في المؤتمر في الدول. وتود إسرائيل أيضاً أن توضح دعمها لجميع الطلبات المشروعة الأخرى التي قدمتها حتى الآن دول أخرى تطلب المشاركة في أعمال المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة إسرائيل على بيانها الذي أدلت به وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أرجو أن تسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام. وإن المؤتمر في أيدٍ مقتدرة جداً خلال هذا الوقت العصيب، وأريد أن أؤكد لكم دعم وتعاون الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة ترامب فيما تبذلون من جهود لتوجيه أعمال هذا المحفل.

وأود أن أسجل، سيدي الرئيس، أن الولايات المتحدة تعترض على الطلب الذي قدمه الوفد الفلسطيني. لا يمكننا أن نؤيد هذا الطلب، وسأقف عند هذا الحد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس.

بالإشارة إلى هذا الطلب، وفي ضوء الاعتراضين المقدمين، لا يوجد توافق في الآراء يسمح بالمشاركة بصفة مراقب في دورة المؤتمر لعام ٢٠١٩. وبالتالي، يُرفض هذا الطلب. أرى أن ممثلة تركيا تود أخذ الكلمة.

السيدة سيلاسين ريندي (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. في البداية، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر في أولى دوراته لعام ٢٠١٩.

إن تركيا تؤيد طلب فلسطين الحصول على مركز مراقب في مؤتمر نزع السلاح. نرى أننا نعيد عن الممارسة المعهودة فيما يخص الموافقة على الدول المراقبة. وإذ نغتنم هذه الفرصة، نود أن نذكر هذه الهيئة الموقرة أنه على الرغم من أن لتركيا شواغل بشأن عضو مراقب، فإننا لم نرفض قط قوائم شاملة ولا اخترنا عرقلة مشاركتها بصفة مراقب في أنشطة المؤتمر، حتى داخل الأفرقة العاملة منذ سنين عديدة. بدلاً من ذلك، ما فتئنا نسجل موقفنا في رسالة فيما بعد. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن تركيا تحتفظ بحقها في الحالات المقبلة. إن من الأهمية بمكان ألا يتعكر الجو الإيجابي للمؤتمر أو يتسبب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة تركيا على البيان الذي أدلت به وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس. أحيط علماً بالبيان الذي أدليتم به، ولكن في ضوء الاعتراضين اللذين أثيرا بهذه القاعة في وقت سابق من هذا اليوم، لا يوجد توافق في الآراء يتيح مشاركة دولة فلسطين بصفة مراقب في دورة عام ٢٠١٩. وكما ذكرت من قبل، الطلب مرفوض.

أرى الآن أن الجمهورية العربية السورية تود أخذ الكلمة.

السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): شكراً السيد الرئيس. أنا أود أن أسجل في محاضر هذه الجلسة دعم بلادي الرسمي لطلب دولة فلسطين الحصول على العضوية بصفة مراقب في هذا المؤتمر. لقد قُبِلت دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، وهي تمتلك، بناءً على ذلك، كامل الحق في المشاركة كعضو مراقب في أعمال هذا المؤتمر. ومن المؤسف أن يستمر بعض أعضاء المؤتمر في تسييس أعماله بهذا الشكل الفاضح وبهذا المنطق الذي استمعنا إليه في تبرير الاعتراض على طلب دولة فلسطين وفي ممارسة الهرطقة القانونية في تبرير ذلك الاعتراض. ونحن نجدد تأكيدنا على أهمية الامتناع عن المزيد من محاولات تسميم أجواء هذا المؤتمر بتسييس أعماله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم وفد الجمهورية العربية السورية ولكن الآن، بصفتي الرئيس، أقترح مواصلة قائمة طلبات الحصول على مركز المراقب في مؤتمر نزع السلاح.

البلد التالي في قائمتي هو تايلند. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر أن يقبل طلب المشاركة هذا ... أرى نقطة نظام من جمهورية إيران الإسلامية. الكلمة لوفد جمهورية إيران الإسلامية.

السيد باغائي هامانه (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. يود وفد بلدي أن يبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن يؤكد لكم دعمنا الكامل.

سيدي الرئيس، لقد طلبنا الكلمة لمجرد الإعراب عن موقفنا فيما يتعلق بطلب دولة فلسطين المشاركة في المؤتمر بصفة مراقب، وقد أخذ عدد من الوفود الكلمة للسبب نفسه. وقبل الماضي في الطلبات المقدمة من الدول الأخرى للحصول على مركز المراقب، نود أن نسجل دعمنا الكامل للطلب المقدم من دولة فلسطين، وأن نعرب عن أسفنا لأن المؤتمر أصبح مسيساً بشكل مفرط في اجتماعه الأول لعام ٢٠١٩. ومرة أخرى، لغرض التسجيل في المحضر، يعتقد وفد بلدي أن مشاركة دولة فلسطين في هذه الهيئة الهامة سيساهم في أعمال المؤتمر، ونحن نؤيد هذا الطلب تأييداً تاماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على عباراتكم اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. هل يرغب أي وفد في تناول الكلمة حالياً بشأن الطلب الذي نظرنا فيه للتو؟ أفهم أن وفد إندونيسيا يود أخذ الكلمة.

السيد سيدهارتا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتك على توليكم رئاسة هذه الدورة من مؤتمر نزع السلاح.

وتود إندونيسيا أيضاً أن تسجل تأييدها لطلب دولة فلسطين المشاركة بصفة مراقب في المؤتمر. وأود أن أشير إلى أن فلسطين عضو كامل العضوية في جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ومجموعة الـ ٧٧. بل إن دولة فلسطين رئيسة مجموعة الـ ٧٧ في عام ٢٠١٩. إنه لمن دواعي الأسف الشديد أنه لا يمكننا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الطلب المقدم من فلسطين للحصول على مركز مراقب في المؤتمر. يمكننا أن نقبل بتوافق الآراء ولكننا نود أن نسجل أسفنا الشديد لعدم تمكن دولة فلسطين من المشاركة في هذه الهيئة الموقرة، وهذا ما يتعارض مع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن دولة فلسطين بوصفها الرئيسة الحالية لمجموعة الـ ٧٧ في دورة ٢٠١٩.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد إندونيسيا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. أرى الآن وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): شكراً، سيدي الرئيس. نعرب لكم عن دعمنا الكامل في اضطلاكم بمسؤولياتكم الهامة في المؤتمر.

تشبث جمهورية فنزويلا البوليفارية بالمبدأ القائل بضرورة تعزيز تعددية الأطراف، مما يعني أن لبلدي رسالة شاملة تتمثل في تشجيع العلاقات الدولية والدور الذي ينبغي لجميع

الدول القيام به في مختلف المحافل التي تتألف منها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نود أن نسجل في المحضر تأييدنا الصريح للطلب الذي تقدم به الوفد الفلسطيني الموقر من أجل المشاركة في المؤتمر وفقاً للنظام الداخلي الساري.

فلسطين جزء من الأمم المتحدة. فلسطين جزء من المجتمع الدولي. فلسطين جزء من الإنسانية. فلم حرمان فلسطين من المشاركة في المؤتمر؟ والتفسير الوحيد لذلك هو أن حكومات بعض البلدان، التي تعمل ضد الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية، تسعى، كما ظلت تفعل حتى الآن، إلى إنكار الحقوق الأساسية المشروعة لهذا الشعب وهذه الحكومة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأود الآن أن أعطي الكلمة لوفد كوبا.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): شكراً، سيدي الرئيس. أولاً وقبل كل شيء، وباسم الوفد الكوبي، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر لهذا العام وأن أؤكد لكم كامل الدعم من وفد بلدي.

وأود أن أضرم صوتي إلى الأصوات الداعمة لطلب فلسطين المشاركة بصفة مراقب في أعمال المؤتمر. وفي اعتقادي أن مشاركة فلسطين بصفة مراقب من شأنها، في حد ذاتها، أن تساهم في أعمال هذه الهيئة وأعتقد أن سفير إندونيسيا قدم أسباباً إضافية تبرر ضرورة مشاركة فلسطين في عملنا. ولا أعتقد أن الاعتراض على مشاركتها بصفة مراقب من شأنه أن يساعد في إشاعة مناخ السلام والاستقرار الذي يجب على هذا المؤتمر أن يعمل على تحقيقه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير كوبا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأود أن أعطي الكلمة الآن لوفد العراق.

السيد الجحيشي (العراق): السيد الرئيس شكراً لكم. بما أنها المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة، فيسرنى أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح، متمنياً لكم ولرؤساء دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام كل التوفيق والنجاح في مهام عملكم. السيد الرئيس، فيما يخص مشاركة دولة فلسطين بصفة مراقب في أعمال المؤتمر، فنود أن نؤكد دعم وفد بلدي الكامل لمشاركتها، إذ إن دولة فلسطين تتمتع بالمشاركة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، وهي دولة طرف في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مؤكدين على أهمية عدم تسييس عمل مؤتمر نزع السلاح، واتخاذ إجراءات قد تشكل سابقة في الموافقة على اعتماد مشاركة الدول بصفة مراقب في المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل العراق على بيانه وعلى عباراته اللطيفة الموجهة إلى الرئيس، وأعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد قاضي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. كما ننضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتك على توليكم هذا الدور الهام.

ونود أن نسجل الدعم الدائم الذي أعرب عنه وفد بلدنا لطلب دولة فلسطين المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح بصفة مراقب، ونفعل ذلك بصفتنا الرئيس الحالي لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي. وإننا نأسف أسفاً شديداً لإقحام اعتبارات سياسية لا صلة

لها بالموضوع عند النظر في الطلب المقدم من دولة فلسطين. ويحدونا الأمل في ألا يستمر استخدام توافق الآراء ذريعة لمنع دولة فلسطين من مساهمتها في مشاركة المجتمع الدولي في شؤون نزع السلاح المتعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على بيانه وعلى عباراته اللطيفة الموجهة إلى الرئيس، وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد دلمي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. أود البدء بتهنئتك باسم الوفد الجزائري على توليكم الرئاسة. وكما ذكر بالفعل العديد من الزملاء، يسعى مؤتمر نزع السلاح، أولاً وقبل كل شيء، إلى بلوغ العالمية، كما أنه كان دائماً مدفوعاً في عمله بالرغبة في تجنب تسييس أنشطته. وعلى أساس هذين المبدأين، أود أن أشير إلى موقف الجزائر الداعم لطلب دولة فلسطين الحصول على مركز المراقب، حيث ترغب في المشاركة في أعمال هذا المؤتمر بهذه الصفة. إننا نشجب استخدام توافق الآراء ذريعة لمنع دولة فلسطين من المشاركة في أعمال هذا المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سعادة السفير على بيانكم. وأود أن أعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. آخذ الكلمة لأنه سبقت الإشارة إلى قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧. وهذا القرار الذي يمنح الفلسطينيين مركز دولة غير عضو لها صفة مراقب في الأمم المتحدة. وبموجب القرار نفسه، وعلى نحو ما أكدته تقرير التنفيذ الصادر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة، فهو لا ينطبق إلا في الأمم المتحدة، وليس في أي محافل أخرى متعددة الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح. وهذا تمييز مهم جداً. ومن الخطأ وغير اللائق قراءة القرار ١٩/٦٧ على أنه أساس لقرار تتخذه الدول الأعضاء في المؤتمر من أجل دعوة الفلسطينيين إلى المشاركة بصفتها دولة مراقبة غير عضو في المؤتمر أو في الهيئات المنتسبة إليه.

ينبغي لنا جميعاً أن نتذكر أن المؤتمر هيئة مستقلة بنظامه الداخلي، كما أشار إلى ذلك العديد من الدول هنا، وليس مؤمراً للجمعية العامة أو منعقداً تحت رعايتها. ثم إن صيغة قرار الجمعية العامة وتقرير التنفيذ الصادر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة لاحقاً أمران مهمان. إذ يقول القرار إن الجمعية العامة قررت منح الفلسطينيين مركز "الدولة" المراقبة غير العضو "في الأمم المتحدة" وليس في أي هيئات أخرى متعددة الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح. ومن الواضح أن عبارة "في الأمم المتحدة" لا تنطبق على المؤتمر أو أي كيان منتسب للمؤتمر. وتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٩/٦٧ - وهذا منذ ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ - دقيق جداً بشأن هذه النقطة. إذ ينص تحديداً على أن تغيير المركز بموجب القرار ١٩/٦٧ "لا ينطبق على المنظمات أو الهيئات الموجودة خارج الأمم المتحدة".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد بانغ كوانغ - هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. وأهنئكم بتوليكم منصب الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح

لعام ٢٠١٩. وينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى ويؤيد تماماً طلب فلسطين المشاركة في أعمال المؤتمر بصفة مراقب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه وعلى كلماته الموجهة إلى الرئيس، وأرى ممثل مصر.

السيد السيد (مصر) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٩ وأتمنى لكم كل النجاح. للأسباب المذكورة سابقاً من الزملاء الآخرين، نود أن نسجل دعمنا للطلب المقدم من دولة فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لسفير فييت نام.

السيد دونغ تشي دونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس. في البداية، أود أيضاً أن أنضم إلى الزملاء الآخرين لأهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٩. ونأمل أن تحافظوا أنتم والرؤساء الآخرون على روح الحوار البناء والحقيقي للمؤتمر.

وفيما يتعلق بالطلب المقدم من دولة فلسطين للحصول على مركز دولة مراقبة في المؤتمر، أود أن أنضم إلى الزملاء الآخرين في دعم هذا الطلب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير فييت نام على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى رئيس مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لوفد كوبا.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): شكراً، سيدي الرئيس. أرجو أن تتقبلوا اعتذاري. ليس في نيتي عرقلة أعمال المؤتمر أو تأخيرها؛ بل العكس هو الصحيح. ومع ذلك، أود أن أدلي ببيان ليسجل في المحضر، لأنه لا أود أن يبدو أن الجميع يؤيد ما قيل.

ولئن كان من الصحيح أن للمؤتمر نظامه الداخلي، فإن هذه القواعد لا تتعلق بأي حال من الأحوال بالمسألة المطروحة؛ وهي طلب طرف المشاركة بصفة مراقب في أعمال المؤتمر.

ولنا أيضاً أن نذكر أن قراراً للجمعية العامة قد اعتمد وأننا لن نفسر هنا، أو نؤول بطريقتنا الخاصة. والحقيقة أن هذا المؤتمر هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، ولذلك ينبغي أن يكون لقرار من الجمعية العامة القول الفصل. ولذلك، فإنني لا أعتقد أن بالإمكان اتخاذ النظام الداخلي لهذا المؤتمر ذريعة لإبطال الطلب المقدم.

هذا كل ما أود أن أقوله، وأود تسجيل رأيي في محضر المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد السفير، على بيانكم وأرى أن سفير الولايات المتحدة يود أخذ الكلمة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أعتذر عن أخذ الكلمة، ولكن، مرة أخرى، للرد على الملاحظات التي أبداها ممثل كوبا: ما اقتبسته هو من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تنفيذ القرار، الذي، كما قلت، يوضح

بجلاء أنه لا ينطبق - ما تقرر في هذا القرار لا يسري على المنظمات أو الهيئات الموجودة خارج الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سعادة السفير على بيانكم. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة بشأن هذه المسألة التي نحن بصدد مناقشتها؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، أود أن أقترح المضي في الطلب مقدم من تايلند.

هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول طلب المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ونبت الآن في طلب توغو. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

وسنبت الآن في طلب الإمارات العربية المتحدة. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر قبول هذا الطلب من أجل المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

السيدات والسادة، اسمحوا لي بتعليق الجلسة فترة قصيرة ريثما يُتاح لممثلي الدول غير الأعضاء التي دُعيت للتو للمشاركة في أعمال المؤتمر الجلوس على المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.
عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. والآن أود الانتقال إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. طلبت الكلمة الوفود التالية: الولايات المتحدة، الصين، رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي، هولندا، المغرب، تركيا، المكسيك، إسبانيا، المملكة المتحدة، الهند، كولومبيا، شيلي، بيرو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، إيطاليا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ألمانيا، باكستان، الأرجنتين، فنلندا، إكوادور، بلغاريا. أرى البرازيل والجمهورية العربية السورية.
في هذه المرحلة أود أن أُعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. حضرات المندوبين الموقرون، أيها السيدات والسادة، أود اليوم أن أتكلّم معكم حول أهمية الامتثال لالتزامات الحد من الأسلحة والعواقب المترتبة عندما تنتهك الدول الاتفاقات والالتزامات المتعلقة بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وكما قال وزير الخارجية بومبيو، "عندما تُنقض المعاهدات يجب مواجهة المنتهكين، ويجب تصحيح المعاهدات أو التخلي عنها. ذلك أن للكلمات معنى".

والمعروف عبر التاريخ أن مؤتمر نزع السلاح كان هيئة التفاوض بشأن اتفاقات إيطارية، ولكن تحديد الأسلحة وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاتها. وعندما يطبّق على نحو يمكن التحقق منه وبطريقة قابلة للإنفاذ، يساعد تحديد الأسلحة إدارة التنافس الاستراتيجي بين الدول ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار. وبالحذر من المخاطر وسوء التقدير، من شأن تحديد

الأسلحة أن يخدم مصالح جميع الأطراف المتلزمة باتفاق. بيد أن هذه الفوائد تضعف أو تضع عندما لا تفي الأطراف بالتزاماتها.

وللأسف، فإن الولايات المتحدة ما فتئت ترى أن روسيا لا يمكن الوثوق بامتثالها للالتزامات تحديد الأسلحة، وأن إجراءاتها القسرية والخبثية في جميع أنحاء العالم زادت من التوترات. وإن إجراءاتها وسياساتها وتصرفاتها ليست من عمل جهة حكومية مسؤولة.

علينا أن ننظر إلى التهديد الروسي بكامله حتى نفهم خطورته - فمن حملات تضليلية وانتهاكات لتحديد الأسلحة إلى محاولات لضم أراضي دول مجاورة وإنتاج أنواع متطورة وجديدة من منظومات إيصال الأسلحة النووية، مثل القذائف الانسيابية التي تعمل بالطاقة النووية، والطائرات الغائصة المسيرة والمسلحة نووياً التي تباهى بها الزعيم الروسي في كلمته أمام الجمعية الاتحادية في ١ آذار/مارس ٢٠١٨. وتؤكد الاستراتيجية والعقيدة الروسية على إمكانية استخدام القذائف الهجومية المسلحة نووياً على سبيل القسر. إن أنشطة روسيا المزعزعة للاستقرار تسعى إلى إفساد الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار العالمي والحفاظ عليه، وتمكّن في الآن ذاته لطموحاتها الجيوسياسية التعديلية المعاصرة.

وأود الآن أن أنتقل بالتفصيل إلى بضعة أمثلة محددة. معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى: طورت روسيا وأنتجت واختبرت في الطيران ونشرت قذائف انسيابية تطلق من الأرض، تعرف باسم 9M729 أو SSC-8، بمدى يتراوح ما بين ٥٠٠ و ٥٠٠ كيلومتر، في انتهاك مباشر ومستمر لأحكام المعاهدة.

وربما بدأت روسيا عملية التطوير السرية لنظام SSC-8 في أواسط العقد الأول من الألفية الثالثة. وتوخياً للوضوح، يشكل نظام SSC-8 انتهاكاً صارخاً للمعاهدة وكانت نية روسيا أن تبقيه سراً وتهديداً قوياً ومباشراً لأوروبا وآسيا. وما اكتشفته الولايات المتحدة لا ينطلق من سوء فهم للنظام أو قدراته. فروسيا بصدد نشر قذيفة غير قانونية تتنافى مع الأحكام الرئيسية للمعاهدة، ولم تُقدّم على أي خطوة ملموسة للعودة إلى امتثال المعاهدة.

ومنذ أول إبلاغ لنا لروسيا عن شواغلنا بشأن الامتثال للمعاهدة في ٢٠١٣، عملت الولايات المتحدة على حمل روسيا على العودة إلى الامتثال التام والقابل للتحقق متبعةً في ذلك نهجاً شاملاً بُذلت فيه جهود دبلوماسية مكثفة. وخلال تلك الفترة، أثارت الولايات المتحدة هذه المسألة في أكثر من ٣٠ محادثة مع المسؤولين الروس على مستويات عليا، بما فيها أعلى المستويات. وقدمت الولايات المتحدة معلومات مفصلة إلى روسيا، منها معلومات متعلقة بالقذيفة والقاذفة، وتشمل الرمز الداخلي الروسي لهيكل القاذفة المتنقلة وأسماء الشركات العاملة في تطوير وإنتاج القذيفة والقاذفة. كما قدمنا لهم معلومات مفصلة عن تاريخ اختبار القذيفة، بما في ذلك إحداثيات الاختبارات ومحاولات روسيا الرامية إلى إخفاء طبيعة البرنامج. وقدمنا معلومات تفيد أن القذيفة الانسيابية المطلقة من الأرض المنتهكة للمعاهدة لها قدرة مداها ما بين ٥٠٠ و ٥٠٠ كيلومتر. وقُدمت إلى روسيا أيضاً معلومات تبين أن هذه القذيفة المنتهكة للمعاهدة تختلف عن القذائف الأخرى، بما في ذلك القذيفة R500/SSC-7 المنتهكة للمعاهدة والقذيفة التسيارية العابرة للقارات RS26. وأخيراً، أبلغنا الروس أن رمز النظام المعني هو 9M729، وقدمنا مسار عمل وإطاراً لتدمير النظام لكي تعود روسيا إلى امتثال المعاهدة.

ولعدة سنوات أنكرت روسيا وجود القذيفة. وبالموازاة مع سلسلة الإنكار والتعتيم على مدى سنوات عديدة، انتهت روسيا من أعمال البحث والتطوير، ونشرت عدة كتائب من القذائف SSC-8.

وفي عام ٢٠١٧، ضاعفت إدارة ترامب من جهود الولايات المتحدة بُغية حمل روسيا على العودة إلى الامتثال منتهجةً في ذلك استراتيجية متكاملة من التدابير الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أقرت روسيا أخيراً برمز القذيفة - 9M729 ولكنها لم تفعل ذلك إلا بعد كشفت عنه الولايات المتحدة، مفندةً رواية روسيا المصرة على التستر بأن لا وجود للقذيفة. ومنذ ذلك الحين تحولت روسيا إلى رواية تستريّة جديدة لحفظ ماء وجهها بأن ليس هناك من خطأ. والآن تقر روسيا بوجود القذيفة فعلاً لكنها تدعي أنها ممثلة أحكام المعاهدة. وهذا غير صحيح أيضاً.

تُعد القذيفة SSC-8/9M729 قذيفة انسيابية تطلق من الأرض وقد تم تطويرها وإنتاجها واختبارها في الطيران وفي الميدان بمدى يتراوح أقصاه ما بين ٥٠٠ و ٥٠٠٠ كيلومتر في انتهاك مباشر للمعاهدة. ويمثل انتهاك روسيا للمعاهدة تهديداً أمنياً مباشراً للولايات المتحدة وحلفائها. ثم إنه مزعزع للاستقرار وله تأثير مضر بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولهذا السبب ذكر الرئيس ترامب، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أن الولايات المتحدة تنوي "إنهاء" معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ولذلك أعلن وزير الخارجية بومبيو، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أن انتهاك روسيا المستمر للمعاهدة يعد خرقاً مادياً للمعاهدة وأن الولايات المتحدة ستعلق التزاماتها بالمعاهدة، ٦٠ يوماً بعد ٤ كانون الأول/ديسمبر، ما لم تعد روسيا إلى الامتثال الكامل والقابل للتحقق.

ومنذ ٤ كانون الأول/ديسمبر لم تتخذ روسيا أية تدابير مثمرة للعودة إلى الامتثال، وردت بشعاراتها التعتيمية القديمة. الشعارات والكلمات الجوفاء ليست أفعالاً، وتأتي ضمن الجهود المستمرة التي تبذلها روسيا لنشر كتائب متعددة من قذائف SSC-8، فضلاً عن توجيه تهديدات ضد الولايات المتحدة وحلفائها.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، هدد فلاديمير بوتين قائلاً إنه إذا ردت الولايات المتحدة في نهاية المطاف على انتهاك روسيا للمعاهدة من خلال تطوير القذائف المتوسطة المدى، فسيتم على روسيا "الرد بالمثل بطبيعة الحال". وقال إن على أمم الاتحاد الأوروبي التي وافقت على استضافة أسلحة الولايات المتحدة أن تفهم أنها "ستعرض أراضيها لخطر ضربة انتقامية محتملة".

والحقيقة هي أن روسيا تمتلك هذه القذيفة فعلاً. وهي قادرة على حمل الرؤوس الحربية التقليدية والنووية وتشكل تهديداً فعلياً للعديد من الأمم الأوروبية. وليست الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي خلص إلى هذا الاستنتاج. ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر، ذكر جميع حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي أنهم قد خلصوا إلى أن روسيا قد طورت ونشرت منظومة قذائف تنتهك المعاهدة وتشكل خطراً كبيراً على الأمن الأوروبي - الأطلسي. وأعربوا عن تأييدهم القوي لما خلصت إليه الولايات المتحدة من أن روسيا في حالة خرق مادي لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، قدم وكيل وزير الخارجية طومسون إلى هنا بجنييف رفقة وفد مشترك بين الوكالات. وكان الهدف الرئيسي لوفدنا معرفة ما إذا كانت روسيا جادة في العودة إلى الامتثال، وقدمنا إطاراً مفصلاً يبين لروسيا خطوات محددة عليها القيام بها من أجل الامتثال. وللأسف، بدلاً من حضور الاجتماع، على استعداد للعمل بروح بناءة وبجدية بشأن مسألة الامتثال، استمر الوفد الروسي في إنكار انتهاكه وفي تقديم ادعاءات كاذبة بشأن امتثال الولايات المتحدة. واستخدمت روسيا أيضاً هذا الاجتماع لمحاولة تصوير نفسها للجمهور على أنها حلاله مشاكل، ولكن عرضها ما يسمى بتدابير الشفافية أمر مخادع ولن يحل مسألة انتهاكها للمعاهدة. ولا يمكن لبرهنة روسيا أن تفسر أنه سبق لروسيا أن اختبرت هذه القذيفة لتصل مدى تحظه المعاهدة.

لقد حان الوقت لكي تتخذ روسيا خطوات ملموسة للعودة إلى الامتثال. ولا يوجد سوى طريق واحد للمضي قدماً: على روسيا أن تدمر جميع القذائف SSC-8 وقاذفاتها والمعدات المترتبة بها تدميراً يمكن التحقق منه من أجل العودة إلى امتثال المعاهدة. وتقع المسؤولية على عاتق الاتحاد الروسي لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل منع انهيار المعاهدة.

لن يدفع الجمود السياسة في إدارة ترامب، ولن تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي عندما يغش الآخرون في الاتفاقات الدولية. فهذا السلوك يقوض هذه الاتفاقات ويهدد أمننا القومي، وسنرد بالجدية التي يقتضيها الأمر.

وأود الآن أن أنتقل إلى عدم امتثال روسيا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي تم التفاوض بشأنها هنا في المؤتمر.

ففي آذار/مارس ٢٠١٨، بعد خمسة أشهر فقط على ادعاء الانتهاء من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها، استخدمت روسيا عاملاً عصيباً غير مسجل وعالي السمية في محاولة اغتيال سيرغي ويوليا سكريبال في سالزبري، بالمملكة المتحدة.

وانتهى تحقيق المملكة المتحدة في محاولة الاغتيال إلى مسؤولية روسيين اثنين عن الهجوم. ويثبت استخدام هذا العامل العصبي في سالزبري مرة أخرى أن روسيا لم تف بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

وكنتيجة مباشرة لاستخدام هذا العامل العصبي العسكري غير المسجل في المملكة المتحدة، قامت الولايات المتحدة، بالاشتراك مع كندا وهولندا، بعرض مقترح تغيير تقني يوصي بإضافة هذه المواد الكيميائية وفئة مرتبطة بها من المواد الكيميائية السمية إلى المرفق المتعلق بالمواد الكيميائية في الاتفاقية. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، اتفق المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتوافق الآراء على التوصية بالمقترح لجميع الدول الأطراف. وتحت الولايات المتحدة روسيا على الوفاء بجميع التزاماتها الواردة في الاتفاقية وتنفيذها.

وعلاوة على ذلك، تواصل روسيا دعم النظام الوحشي للأسد ضد شعبه، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد حاولت روسيا تقويض كل الجهود المسؤولة التي بذلتها الأمم المتحدة لمعالجة هذه الحالة غير المقبولة. وإن على روسيا أن تخضع للمساءلة عن تمكين نظام الأسد من فعل الشيء نفسه.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، بينما أكدت روسيا وجود برنامج للأسلحة البيولوجية في ١٩٩٢ والتزمت بتدميره، لم تثبت موسكو ما إذا كانت مواد الأسلحة البيولوجية المدرجة في هذا البرنامج قد دمرت أو حُولت للأغراض السلمية، على النحو المطلوب بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ومرة أخرى، مثلما فعلت في معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى واتفاقية الأسلحة الكيميائية، اختلقت روسيا روايات ملفقة وكثفت من هجماتها الكاذبة على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها لصرف الانتباه عن السجل المشكوك فيه لموسكو. وافتعلت اتهامات كاذبة صارخة بشأن عدم امتثال شركاء الولايات المتحدة سعيًا منها إلى تحقيق أهداف جيوسياسية. لذا يجب أن ندرك حقيقة هذا الأمر ويجب أن نقف متحدين في دحر هذه الجهود الرامية إلى حجب الحقيقة وتجنب المساءلة.

وعلاوة على ذلك، فإن الأعمال العدوانية التي ترتكبها روسيا في أوروبا وتجاهلها للمبادئ الدولية الأساسية أمور لا تزال تقوض الأمن الأوروبي وتنال من الركائز الأساسية للهيكل الأوروبي لتحديد الأسلحة التقليدية.

وعلى الرغم من أن الرحلات الجوية لمعاهدة السماوات المفتوحة ستستأنف في ٢٠١٩، وأن غالبية الرحلات تمر بدون وقوع أي حادث، طالبت الولايات المتحدة والأطراف المتقاربة التفكير روسيا لسنوات - بأثر محدود حتى الآن - بحل عدد من المسائل المحددة المتعلقة بالامتثال والتنفيذ والتي تحول دون الدخول الكامل إلى أجواء روسيا - وهذا مبدأ أساسي في المعاهدة. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعلنت الولايات المتحدة أن روسيا تنتهك معاهدة السماوات المفتوحة، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ فرضت عددًا من تدابير التصدي القابلة للنقض والممتثلة لأحكام المعاهدة، بهدف تشجيع عودة روسيا إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وستستمر هذه الجهود، بدعم من حلفائنا وشركائنا.

وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ روسيا بصورة انتقائية وثيقة فيينا، ولم تقدم البيانات المطلوبة عن قواتها العسكرية الواقعة في الأراضي المحتلة في جورجيا وأوكرانيا وأساءت الإبلاغ ولم تعلن عن أنواع معينة من الأسلحة والمعدات الرئيسية. ومنذ عام ٢٠١٥، أعاققت روسيا، الجهود الرامية إلى إحراز تقدم متواضع في تحديث وثيقة فيينا من شأنه أن يعزز الشفافية بشأن التدريبات العسكرية، بما في ذلك الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة والتي حظيت بدعم واسع النطاق في المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

ومما يثير القلق بشكل أساسي استمرار روسيا في احتلال شبه جزيرة القرم، بأوكرانيا، ومحاولة ضمها، في عام ٢٠١٤، فضلاً عن توفير التسليح والتدريب والقيادة والقتال إلى جانب السلطات العميلة في شرق أوكرانيا. وهذه الأعمال تقوض أبسط الالتزامات المتعلقة بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة الوارد في وثيقة هلسنكي الختامية ووثيقة ستوكهولم، وأعيد التأكيد عليها في وثيقة فيينا.

ولعل الشعور بحدة النشاط الروسي الخبيث أشد على الصعيد الإقليمي. وفي الشرق الأوسط، بينما كانت صور القتلى والأطفال المحتضرين في أعقاب هجوم النظام السوري عليهم بالأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل ٢٠١٨ دعوة للعمل سمعتها الأمم المتحدة، لم تشكل

لدى الاتحاد الروسي سوى دعوة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى حماية نظام الأسد من المساءلة الدولية.

ولا تزال روسيا أيضاً من أقوى المدافعين عن إيران. إذ زودتها بأسلحة متطورة، مثل المنظومة دفاعية مضادة للقذائف S-300. وتدافع باستمرار عن انعدام شفافية إيران بشأن برنامج أسلحتها النووية.

لذا يجب على الدول المسؤولة أن تكون متحدة وحازمة في جهودنا لوقف الخطوة الروسية التحريفية للجغرافيا السياسية.

السيد الرئيس، سأكون مقصراً إن لم أشر إلى عدوان روسيا المستمر على بلدكم. فقد أثبتت هجمات روسيا غير المبررة على السفن البحرية الأوكرانية ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر مرة أخرى استعداد روسيا لانتهاك المعايير الدولية في تصعيد عدوانها المستمر على أوكرانيا.

وإننا ندعو روسيا إلى إعادة أفراد الأطقم والسفن المحتجزين إلى أوكرانيا فوراً واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، التي تمتد إلى مياهها الإقليمية. وإن الولايات المتحدة ترفض الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم ومحاولة ضمها. ونحن نقف مع أوكرانيا في دونباس، المنطقة التي عانت كثيراً بسبب العدوان الروسي، ونحن ملتزمون بالجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل النزاع. وللأسف، كما سبق لي أن ذكرت في قضايا أخرى، ما زلنا ننتظر مشاركة بناءة من روسيا.

السيد الرئيس، إن انتهاك روسيا لاتفاقات تحديد الأسلحة والأنشطة الخبيثة ليس مجرد مسألة ثنائية بالنسبة إلى الولايات المتحدة أو قضية إقليمية في أوروبا. ذلك أن النهج الروسي يتجاهل الحياة البشرية، وغالباً ما يشكل تهديداً مباشراً للسلامة العامة في العديد من البلدان. فانطلاقاً من الشروع في قتل سيرغي سكريبال ثم وفاة دون ستورجيس لاحقاً في المملكة المتحدة، ووصولاً إلى الهجمات الإلكترونية التي تستهدف الهياكل الأساسية الحيوية والعمليات الانتخابية، تؤثر الأنشطة الروسية على نطاق واسع يتجاوز شواغل الأمن القومي والسياسة الخارجية. إنها تستهدف الحياة اليومية للمواطنين وتسعى إلى الضرب في صلب النظم الديمقراطية. لذا يجب على الدول المسؤولة أن تكون متحدة وحازمة في جهودنا لوقف هذه الجهود.

السيد الرئيس، إن من سياسة الولايات المتحدة أن تخضع جميع انتهاكات اتفاقات تحديد الأسلحة إلى المواجهة والتصويب، خشية أن يستنتج المنتهكون - أو غيرهم من المنتهكين المحتملين - أن بإمكانهم تجاهل هذه الالتزامات كيفما شاؤوا. وهذه السياسة تجعل العالم مكاناً أكثر أماناً وأكثر أمناً، حيث يمكن لتحديد الأسلحة أن يساعد في إدارة التنافس الاستراتيجي.

نحن بحاجة إلى تحديد الأسلحة بشكل عملي، وكل اتفاق يلتزم به جانب واحد فقط ليس باتفاق. ونحن بحاجة أيضاً إلى هيئة دولية، كما قال الوزير بومبيو في صندوق مارشال الألماني، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ "يمكنها أن تساعد على تيسير التعاون الذي يعزز الأمن وقيم العالم الحر".

على روسيا أن تفهم أنه لا يمكنها جني مزايا من انتهاكات معاهدة تحديد الأسلحة. وقد سارعت إدارة ترامب إلى إعادة بناء الروابط بين أصدقائنا القدامى ورعاية شراكات جديدة. وسنواصل اتخاذ نهج مباشر في مواجهة روسيا، حيث تهدد مؤسساتنا أو مصالحنا أو حلفاءنا.

والحالة الرهيبة التي نواجهها اليوم بشأن المعاهدة لا تعني أن الولايات المتحدة تتهرب من تحديد الأسلحة. بل على العكس من ذلك، كما يشير إلى ذلك استعراض الوضع النووي في ٢٠١٨، ما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بالجهود المبذولة لتحديد الأسلحة التي تعزز أمن الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها؛ ويمكن التحقق منها وإنفاذها؛ وتشمل الشركاء الذي يمثلون بمسؤولية لجميع الالتزامات والتعهدات.

ومن الأمثلة على ذلك استمرار تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة من جانب الولايات المتحدة وروسيا. فقد أوفى البلدان بالحدود الوسطى للمعاهدة في شباط/فبراير ٢٠١٨، ولا يزالان ينفذان نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، بما في ذلك إجراء ١٨ عملية تفتيش موقعي كل سنة.

وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة مستعدة للنظر في فرص تحديد الأسلحة التي تعود بالأطراف إلى الامتثال وتعزيز إمكانية التنبؤ والشفافية. وسنظل على استعداد للخوض في مفاوضات تحديد الأسلحة في المستقبل إذا سمحت الظروف بذلك، وحسنت النتائج من أمن الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها. لكننا بحاجة إلى شريك راغب موثوق به على الجانب الآخر من الطاولة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، إنه لشرف عظيم لي أن آخذ الكلمة لأول مرة بصفتي السفير الحادي عشر للصين في شؤون نزع السلاح. وفي البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة، وأن أشكركم والزلاء الآخرين على كلمات الترحيب الرقيقة التي سمعناها.

قبل اثنين وعشرين عاماً، عندما كنت شاباً عضواً في الوفد الصيني، شاركت في المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، هنا في قاعة المجلس الموقرة هاته. وفي ذلك الوقت، في ضوء نهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية، أصبحت قضايا السلام، والتنمية، والتعاون من التطلعات المشتركة للمجتمع الدولي، وأتاحت العولمة فرصاً هامة لتنمية جميع البلدان. وبالتالي هيئت الظروف الأساسية للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل بذل جهود مشتركة لتعزيز عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. ولم يكن زملائي من بلدان أخرى ولا أنا بنفسني نتوقع من المؤتمر أن يواجه الكثير من الصعوبات في الاضطلاع بالأعمال الموضوعية في خلال ٢٠ سنة التي أعقبت ذلك.

ولن يلقي التاريخ باللوم على المؤتمر ذاته بشأن هذه الحالة. لقد شهدنا تحولاً عميقاً في الساحة الدولية. فعلى مدى ٢٠ سنة شهدت الحالة الدولية والعلاقات بين البلدان الكبرى تغييرات كبيرة، وأصبحت البشرية مجتمعاً بمستقبل مشترك ومصالح مشتركة. وصارت الاقتصادات السوقية الناشئة والبلدان النامية بصعودها الجماعي تدعو إلى مفهوم جديد للحكومة العالمية، وإقامة نظام دولي أكثر عدلاً وعقلانية. وهي الآن قوة هامة لتعددية الأطراف في مواجهة التحديات العالمية. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الحاجة تدعو إلى

تعددية الأطراف الآن أكثر من أي وقت مضى. ومن المهم والملح بشكل متزايد بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بذل جهود متضافرة من أجل الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي من خلال النهوض بالعملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ومن خلال تعزيز سلطة وفعالية النظام الدولي لعدم الانتشار.

ومنذ الإصلاح والانفتاح في الصين قبل ٤٠ عاماً، أصبحت الصين أمة أقوى بشكل مطرد. فلما نفوذها الدول وكثفت من مشاركتها الشاملة في النظام الدولي، جاعلة من الأمم المتحدة صميمها. وقبل عامين، قدم الرئيس شي جينينغ خطاباً هاماً هنا في قصر الأمم حيث ذكر فيه على وجه التحديد المكانة الخاصة التي تحتلها جنيف في ذاكرة ومشاعر بلدنا بشأن مشاركتها في الشؤون المتعددة الأطراف. وشدد أيضاً على أن الصين لن تتردد في سعيها إلى تحقيق التنمية السلمية وأنها لن تسعى إلى الهيمنة والتوسع أو إيجاد مجالات للنفوذ. وتاريخنا شاهد على ذلك والمستقبل أيضاً.

إن إحراز تقدم في تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد المتعدد الأطراف لا يمكن تحقيقه في فراغ، ولا يمكن للمؤتمر أن يضطلع بأعماله خلف الأبواب المغلقة لهذه القاعة. ويجب أن يظل المؤتمر وفياً لسبب وجوده ومواكباً للعصر، بوصفه الآلية الأكثر موثوقية ومهنية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الأطراف. ويجب أن يعمل بطريقة خلاقة، وب عقلية أكثر انفتاحاً وشمولاً وأن يتخذ موقفاً أكثر مرونة من الناحية العملية، ويدمج الحقائق السياسية الراهنة للأمن الدولي بغية تجديد حيويته والاضطلاع بمهمته التاريخية على النحو الذي يتطلبه العصر الجديد. وتحقيقاً لهذه الغاية، يود الوفد الصيني وشخصي أن نؤكد من جديد التزامنا بتقديم الدعم لكم وللسائر الرؤساء عندما يتولون بدورهم المهام المنوطة بهم، بنهج يتسم بالاستباقية والإيجابية والمهنية. وسنسعى إلى تعزيز التواصل والتنسيق مع الزملاء من جميع الوفود وسنعمل معهم على إحياء المؤتمر. وبما أنني من قدامى المحاربين وأحد الوجوه الجديدة هنا على حد سواء، أود أن أشاطركم بعض الأفكار الأولية.

أولاً، ينبغي أن نفتح المؤتمر بصورة أكبر للمجتمع الدولي، ولا سيما لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فالمسائل المطروحة للمناقشة هنا تتعلق بالمصالح الأمنية لجميع أعضاء المجتمع الدولي. وبطبيعة الحال، فإن لهم الحق في معرفة ما يجري وإسماع أصواتهم. وبينما يقف المجتمع الدولي بمزيد من الحزم مع تعددية الأطراف، يجب على المؤتمر أن يتخذ قراراً بتوسيع عضويته، وذلك بهدف زيادة تعزيز سلطته وفعاليته. وعلاوة على ذلك، يمكن للمؤتمر أن يتحلى بقدر أكبر من المرونة والابتكار في تفاعلاته مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويمكنه الاستفادة من حكمتها الجماعية من أجل حفز جميع أعضاء المجتمع الدولي على تدعيم الآثار الإيجابية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار على الصعيد المتعدد الأطراف، والسعي بقوة إلى تحقيقها والمشاركة فيها.

وثانياً، ينبغي أن نكون منفتحين لإدراج بنود ومواضيع مناقشة جديدة في جدول الأعمال. والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح كلفت المؤتمر بمهمة عظيمة وحددت أولويات وأهداف نزع السلاح. وهذا هو الغرض الأصلي من مؤتمر نزع السلاح، والذي يجب عدم نسيانه أو التخلي عنه مطلقاً. ويجب أن نعمل بصورة نشطة ومطرودة من أجل المضي قدماً في أعمال المؤتمر على الأمد الطويل، وذلك بطرق منها

الإصرار على أنه المنتدى الوحيد المناسب لإجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وعن طريق الدعوة إلى إبرام صكوك قانونية دولية بشأن الضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويجب أيضاً أن ننظر في صون التوازن والاستقرار الاستراتيجيين من منظور أوسع نطاقاً، وأن ندمج أعمال المؤتمر بشأن هذه البنود التقليدية الرئيسية من جدول الأعمال في العمل المتعلق بالأوضاع الأمنية الدولية الجديدة وما يتصل بها من آفاق للتقدم. وفي الوقت نفسه، فإن الأوضاع الدولية آخذة في التغير بسرعة أكبر مما يمكن تصوره. وعلى وجه الخصوص، فإن ازدهار التقدم العلمي والتكنولوجي، ولا سيما في مجال استخدام الإنترنت والذكاء الاصطناعي، يطرح قدراً مهولاً من المخاطر والتحديات الكامنة للأمن الدولي. وفي مواجهة هذه المهام الملحة، ليس بإمكان المؤتمر أن يتهرب من مسؤوليته المتمثلة في استكشاف أفكار وتدابير الدبلوماسية الوقائية لتحديد الأسلحة في المجالات ذات الصلة.

وثالثاً، يجب أن نكون أكثر انفتاحاً نحو تحسين أساليب عمل المؤتمر. ويشكل التفاوض بشأن صكوك دولية ملزمة قانوناً الدعامة الأساسية لأعمال المؤتمر، وولايته ومركزه غير قابلين للتغيير. ومع ذلك، ونظراً إلى تزايد تنوع الشواغل الأمنية لمختلف البلدان وتطاول أمدتها، والتباين الكبير في الآراء بشأن أولويات المفاوضات، ينبغي ألا يكون التفاوض بشأن الصكوك القانونية هو المهمة الوحيدة للمؤتمر. فالأنشطة من قبيل المفاوضات والمناقشات المتعلقة بوضع قواعد سلوك بشأن المسائل الأمنية الملحة، قد تساعد في كسر الجمود الراهن وتجعل عمل وحياء جميع الزملاء الموجودين هنا في جنيف أكثر موضوعية ومغزى. وما دامت هناك إرادة، سيكون هناك مخرجاً. وإذا تمكنت جميع الأطراف من الاتفاق على إجراء مختلف أنماط المشاورات والمناقشات وتبادل وجهات النظر على مستوى الخبراء، فإن الوفد الصيني سيقدم الدعم الفعال ويشارك في مثل هذه الجهود، ويمكنه أن يدعو خبراء بارزين في الميادين ذات الصلة من الصين للمساهمة في المناقشات التي ينظمها المؤتمر. ويمكن أن يكون هذا العمل بمثابة "مفاوضات تمهيدية"، وذلك من شأنه أن يرسى أساساً متيناً، ويهيئ الظروف المواتية لبدء مفاوضات رسمية في الميادين ذات الصلة في المستقبل.

وتحذ الصين أن يتوصل المؤتمر على وجه السرعة إلى اتفاق على برنامج عمل شامل ومتوازن. وفي العام الماضي، وبمشاركة نشطة من جميع الأطراف، أنشأ المؤتمر خمس هيئات فرعية لإجراء مناقشات بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية، وكان ذلك خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح لأعمال المؤتمر. وينبغي لنا تلمين هذا الزخم والحفاظ عليه والمضي به قدماً. إن الأفكار التي تبادلتها معكم اليوم هي بعض ملاحظاتي الشخصية فقط، والتي تظل بحاجة إلى زيادة تطويرها. وإنني أطلع إلى إجراء مناقشات متعمقة مع جميع الزملاء في إطار الجهود المشتركة المبذولة لإعادة المؤتمر إلى سابق مجده عن طريق تحقيق تقدم جديد في مراقبة الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي، مما يمكن من تقديم إسهامات جديدة لصون السلم والأمن العالميين وتعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأود أن أعطي الكلمة الآن لوفد رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

السيدة كمباينين (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أتشرف بأن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على تولي الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام. ويمكنكم أن تعولوا على دعم الاتحاد الأوروبي لتحقيق بداية ناجحة للدورة.

ونشكر الأمين العام للأمم المتحدة، والممثل السامي لشؤون نزع السلاح والأمين العام للمؤتمر على دعمهم المستمر وانخراطهم في المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل بنشاط على تعزيز فعالية تعددية الأطراف والحوكمة على الصعيد العالمي، مع وضع الأمم المتحدة في صميم هذه الجهود.

ونحن نشاطر الأمين العام للأمم المتحدة إعرابه عن القلق إزاء التوترات الدولية الراهنة، ونتفق مع رأيه المتعلق بالحاجة الملحة إلى مواصلة الحوار والشفافية وبناء الثقة. وإذ نضع في الاعتبار التقلبات الشديدة والمتزايدة في البيئة الأمنية، نشدد على ضرورة المحافظة على عمليات المراقبة العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والمضي بها قدماً، وندعو إلى تحقيق المزيد من التقدم في جميع جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار من أجل تعزيز الأمن العالمي. ومن المهم أن تساهم جميع الأطراف في تحسين السياق الاستراتيجي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وأن نتجنب إضعاف النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، الذي لا غنى عنه لصون السلم والأمن الدوليين. وتقتضي استمرارية وفعالية الاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار الامتثال التام لتلك الاتفاقات وتنفيذها وإنفاذها.

ونعرب عن تقديرنا للإدانة الصريحة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وانخراطه في تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل وشامل ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية، والنداء الذي أطلقه للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة من أجل ضمان الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي التصدي بطريقة حازمة لجميع الأزمات المتعلقة بالانتشار. إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بين الدول والجهات الفاعلة غير الدول لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك الأمن الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، يجب أن نكون على استعداد لمواجهة التهديدات الجديدة، والنشاطات الخبيثة على شبكة الإنترنت، والأنشطة المزعزعة للاستقرار في الفضاء الخارجي.

ونحن إذ نقرب من موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لدعم وتعزيز دور المعاهدة باعتبارها أبرز الصكوك المتعددة الأطراف التي تعزز السلم والأمن والاستقرار. وتظل المعاهدة حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، والركيزة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وعنصراً هاماً في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولا تزال مبادئ وأهداف المعاهدة تساهم مساهمة أساسية في الأمن العالمي.

ونشير إلى أن جميع الدول الأطراف التزمت باتباع سياسات تتسق تماماً مع المعاهدة والأهداف المتعلقة بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونكرر التأكيد على دعم الاتحاد الأوروبي القوي لركائز المعاهدة الثلاث ونواصل الدعوة إلى التنفيذ الشامل والمتوازن والكامل لخطة العمل الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

وبصورة كلية، نواصل بنشاط تعزيز عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتعجيل ببدء نفاذها، وندعو إلى مفاوضات فورية في المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وندعم مواصلة العمل بشأن التحقق من نزع السلاح النووي في إطار فريق الخبراء الحكوميين للأمم المتحدة والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

ومرة أخرى، ندعو إلى الحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وضمان تنفيذها الكامل والقابل للتحقق منه. ويتعين على روسيا أن تعالج بصورة جوهريّة وشفافة الشواغل الخطيرة المثارة بشأن امتثالها للمعاهدة.

ونشير إلى أن الدولتين الحائزتين على أكبر ترسانتين للأسلحة النووية تقع عليهما مسؤولية خاصة في مجال نزع السلاح النووي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على المعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ونحث على مواصلة تنفيذ هذه المعاهدة والتفاوض بشأن إبرام معاهدة خلف. ونحن نشجع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على السعي إلى زيادة تخفيض ترسائيهما، بما يشمل الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة، والسعي إلى مواصلة المناقشات بشأن تدابير بناء الثقة والشفافية، وأنشطة التحقق والإبلاغ. وبالنظر إلى البيئة الأمنية الحرجة، نحث جميع الدول على اتخاذ ما يلزم من تدابير للحد من المخاطر، وتلك مسألة مهمة أيضاً لضمان سلامة وأمن ترساناتها النووية.

السيد الرئيس، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح القائم على المعاهدة والقابل للتحقق منه، ويشدد على الحاجة إلى إعادة تنشيط الجهود والهيئات المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح على الصعيد العالمي.

ويشكل استمرار جدوى المؤتمر أهمية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وينبغي للمؤتمر الاضطلاع بمهمته البالغة الأهمية المتمثلة في التفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح، ويمكنه أيضاً أن يضع صكوكاً وقواعد أخرى، مثل المبادئ التوجيهية ومدونات قواعد السلوك. ونحن نشعر بأسف عميق لعدم تمكنه، لأكثر من ٢٠ سنة، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الولاية التفاوضية. فلا بد من إرادة سياسية قوية إذا أردنا الخروج من المأزق وضمان التركيز على الأعمال الموضوعية هذا العام، بما يتماشى مع ولاية المؤتمر. وينبغي أيضاً أن نواصل استكشاف إمكانية تحديث أساليب عمل المؤتمر لكي يتمكن من الاطلاع بوظيفته على أحسن وجه.

وقد التزم الاتحاد الأوروبي منذ أمد بعيد بتوسيع نطاق عضوية المؤتمر. ونشدد على أهمية تعزيز المشاورات الفنية بشأن توسيع عضويته وتوثيد بشدة تعيين منسق خاص في هذا الصدد.

نحن ممتنون للمنسقين الخمسة من ألمانيا، وإندونيسيا، والبرازيل، وبيلاروس، وهولندا، على عملهم الجاد وقيادتهم في العام الماضي من أجل إحراز تقدم في العمل الموضوعي بما يتماشى مع الولاية المتفق عليها للهيئات الفرعية، وبغية التوصل إلى تفاهم بشأن المجالات

المشتركة، وتعميق المناقشات التقنية وتوسيع مجالات الاتفاق والنظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك الصكوك القانونية للمفاوضات. ويعد اعتماد أربعة تقارير موضوعية لأول مرة منذ سنوات خطوة مهمة إلى الأمام ويوفر أساساً قوياً للبناء عليه هذا العام. ويجب عدم تضييع الوقت في مناقشات إجرائية مطولة، بل السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن جميع القضايا الأساسية، حتى نكون أكثر استعداداً لبدء المفاوضات عندما يسمح السياق العام بذلك. وفي هذا السياق، يؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذلونها للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. وrehناً بنتيجة مشاوراتكم، فإن إنشاء هيئات فرعية قد يتيح إجراء مزيد من المناقشات المنظمة والفنية خلال دورة عام ٢٠١٩، من أجل إعادة المؤتمر إلى المسار الصحيح في أقرب وقت ممكن. ونحن نؤيد اعتماد نهج من هذا القبيل.

لقد كرر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ التأكيد على الضرورة الملحة للتفاوض بشأن وضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق من تنفيذها دولياً على نحو فعال لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. إن أولويتنا منذ أمد طويل هي البدء فوراً في إجراء مفاوضات من هذا القبيل في المؤتمر، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع أعضاء المؤتمر إلى الاتفاق على بدء هذه المفاوضات دون إبطاء. وفي غضون ذلك، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وإقرار وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، إذا لم تكن قد فعلت ذلك. ونرحب بالنتيجة المتفق عليها لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ونتطلع إلى أن نناقش هنا في المؤتمر ما تم توصل إليه من نتائج. ولضمان شمولية هذه العملية، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بغية تيسير مشاركة بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المشاورات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وغيرها من الأنشطة.

وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية، أوصى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بأن يبدأ مؤتمر نزع السلاح المناقشات بهدف وضع توصيات بشأن جميع جوانب المسألة، دون استبعاد مسألة وضع صك دولي ملزم قانوناً. ويسلم الاتحاد الأوروبي بما للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من مصلحة مشروعة في أن تتلقى ضمانات أمنية صريحة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، كجزء من ترتيبات أمنية ملزمة ومتفق عليها. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التأكيد من جديد على الضمانات الأمنية القائمة المشار إليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويمكن أن تكون الضمانات الأمنية السلبية أحد التدابير المهمة لبناء الثقة التي تعزز نظام عدم الانتشار النووي، وتساهم في نزع السلاح النووي وتعزيز الأمن الإقليمي والعالمي، بما يتماشى مع غايات وأهداف معاهدة عدم الانتشار النووي.

ويظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين بقوة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، نواصل التأكيد على أهمية تدابير الشفافية وبناء الثقة التي تعزز أمن وسلامة واستدامة الأنشطة في الفضاء الخارجي. وبينما لا نستبعد إمكانية وضع صك جديد ملزم قانوناً في المستقبل، ما زلنا نعتقد أن أفضل التوقعات على المدى القريب تكمن في الاتفاق

على صك طوعي لوضع معايير للسلوك المسؤول عبر مجموعة كاملة من الأنشطة الفضائية. إن مبادئ السلوك المسؤول المشتركة عالمياً ينبغي أن تزيد التعاون الدولي في الفضاء، وأن تنطوي على التزام متبادل بعدم التدخل في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية، وتيسير الوصول على نحو منصف إلى الفضاء الخارجي، وزيادة الشفافية في تنفيذ الأنشطة الفضائية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمنتدى المجتمع المدني المعقود في إطار مؤتمر نزع السلاح في آب/أغسطس ٢٠١٨ بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا. فقد شهد أيضاً مساهمات مهمة من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وعروض مثل تلك التي قدمها معهد كلينجنديل للهيئة الفرعية ٢. ونحن نتطلع إلى المزيد من فرص التواصل مع المنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات العاملة في مجالي الصناعة والبحث.

السيد الرئيس، يتمثل أحد الشواغل المستمرة في أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً للغاية في المنتديات المتعددة الأطراف التي تركز على الأمن. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والرجال في جميع عمليات صنع القرار، بما في ذلك مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة رومانيا على البيان الذي أدلت به باسم الاتحاد الأوروبي وعلى العبارات اللطيفة التي وجهتها للرئيس، والآن أود أن أعطي الكلمة لممثل هولندا.

السيد غابرييلس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم الدعم الكامل من وفد بلدي. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديري العميق للعمل الجاد الذي قامت به الرئاسة المنتهية ولايتها.

وأود كذلك أن أتقدم بالتهنئة والترحيب إلى الزميلين الجديدين السيد لي سونغ، الممثل الدائم للصين، والسيد بانكاج شارما، الممثل الدائم للهند، بمناسبة تقلدهما لمهامهما في مؤتمر نزع السلاح، كما أرحب بالأمانة الجديدة للمؤتمر، السيدة رادا داي. ويتطلع وفد هولندا إلى العمل معهم جميعاً في هذا المنتدى الهام.

وبالإضافة إلى البيان الذي أدلى به وفد رومانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

السيد الرئيس، تأتي بداية دورة المؤتمر لعام ٢٠١٩ في بيئة أمنية عالمية يعتبر إحراز تقدم خلالها في مجال نزع السلاح من جميع جوانبه أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ومثلما لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة في برنامجه لنزع السلاح، فإننا نواجه توترات كبيرة ومتجددة بين الدول، وتحديات تواجه المعايير القائمة وتطورات تكنولوجية تتيح فرصاً وتنطوي على مخاطر على حد سواء. وينبغي أن يكون التركيز الرئيسي في دورة عام ٢٠١٩ على مواجهة هذه التحديات من خلال الاستناد إلى المعايير القائمة ووضع تدابير جديدة لنزع السلاح.

واعترافاً بالحاجة إلى إحراز تقدم، دعت هولندا في العام الماضي إلى مزيد من المرونة من خلال اتباع نهج تدريجي وعملي للمضي قدماً في أعمال المؤتمر. وقد أُحرز تقدم خلال دورة عام ٢٠١٨ من خلال عمل الهيئات الفرعية واعتماد أربعة تقارير للهيئات الفرعية بتوافق الآراء.

ونحن ننظر إلى عمل ونتائج الهيئات الفرعية كخطوة إلى الأمام. وتم الاعتراف بذلك على نطاق واسع خلال دورات اللجنة الأولى في العام الماضي من قبل وفود خارج المؤتمر وداخله. ولذلك، ترى هولندا أنه ينبغي لنا أن نبني على هذه النتائج من أجل مواصلة عملنا الموضوعي نحو بدء المفاوضات. ومع الاعتراف بمختلف وجهات نظر ورؤى الدول بشأن قضايا نزع السلاح والأمن، دعونا نركز في دورة عام ٢٠١٩ على إيجاد قواسم مشتركة وما هو ممكن واقعياً.

السيد الرئيس، نحن نتحلى بالمرونة فيما يتعلق بشكل مواصلة عملنا بشأن القضايا الموضوعية وكيفية تنظيم عملنا في هذا الصدد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتشاطر بعض الأفكار بشأن برنامج العمل.

فمنذ عقدين من الزمن، حاول المؤتمر اعتماد ما يسمى ببرنامج العمل الشامل والمتوازن دون إحراز أي تقدم. ومثلما لاحظ وفد بلدي في العام الماضي، نحن لا نعترض على التوصل إلى برنامج العمل هذا، لكن الرغبة في بلوغ الكمال ربما أصبحت خصماً لتحقيق الخير. وعوضاً عن ذلك، ينبغي لنا اتباع نهج عملي إزاء برنامج العمل. وتمشياً مع المادة ٢٨ من النظام الداخلي، ينبغي أن يكون برنامج العمل وثيقة مبسطة وتقنية تتضمن جدول أنشطة الدورة المقبلة.

واتبع المؤتمر هذا النهج في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وتمثلت النتائج الملموسة في التوصل إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. في تلك الفترة، كان برنامج عمل المؤتمر مجرد جدول زمني للأنشطة يحدد وقت النظر في مختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال. وكان ذلك يستكمل بمقررات منفصلة ومستقلة بشأن إنشاء ولايات ما يسمى بالمجموعات المخصصة التي تجري المفاوضات الفعلية. وعن طريق فصل المقررات المتعلقة بإنشاء ولايات الهيئات الفرعية عن برنامج العمل، تمكن المؤتمر من مواصلة الأعمال الفنية والتقنية اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن بدء المفاوضات.

وباتباع نهج عملي من هذا القبيل، سيكون برنامج العمل بمثابة أداة جدولة، وليس حاجزاً أمام بدء العمل الموضوعي. وسيتيح لنا مواصلة العمل الموضوعي بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن بدء المفاوضات التي طال انتظارها.

بل يمكن للمرء القول إن إنشاء الهيئات الفرعية في العام الماضي، بما في ذلك وضع جدول زمني للأنشطة المتعلقة بجميع البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، كان في الأساس بمثابة برنامج عمل شامل ومتوازن.

السيد الرئيس، لا يمكن لهذا المؤتمر أن يحافظ على أهميته ومصداقيته إلا من خلال مواصلة جهودنا الجماعية الرامية إلى التفاوض بشأن تدابير نزع السلاح، والتي يمكن أن تكون في شكل قواعد أو مبادئ أو مبادئ توجيهية أو مدونات لقواعد السلوك أو معاهدات ملزمة قانوناً.

وفي الختام، أود أن أتناول بإيجاز أولوياتنا الوطنية بشأن المواضيع المدرجة في جدول أعمالنا. إن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى يظل أولويتنا القصوى. وقد اضطلعت هولندا بدور نشط في إطار فريق الخبراء الحكوميين خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وشاركت في توفير الرعاية لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي أكمل أعماله في العام الماضي. إن التقارير التوافقية لهاتين المجموعتين، بالاقتران مع تقرير الهيئة الفرعية ٢ للعام الماضي، توفر لنا الزخم اللازم للمضي قدماً بهذه المسألة دون تأخير.

وعلى المنوال نفسه، نود أن ينتقل المؤتمر إلى القرن الحادي والعشرين وأن يتعامل مع التطورات التكنولوجية الحالية والمستقبلية. ولذلك، نحن نرى جدوى مواصلة استكشاف الكيفية التي يمكن بها معالجة التحديات الحالية والمستقبلية التي تطرحها التطورات التكنولوجية. إن مواكبة المؤتمر للتطورات التكنولوجية خارج قاعة المجلس أمر أساسي من أجل الحفاظ على أهميته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس. وأود أن أعطي الكلمة الآن لوفد المغرب.

السيد زبير (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس. بصفتي السفير والممثل الدائم للمملكة المغربية لدى مؤتمر نزع السلاح، أود أن أعرب عن سعادي لأخذ الكلمة في هذه الجلسة العامة الأولى، التي تُعقد في افتتاح دورة مؤتمرنا لعام ٢٠١٩. واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أتقدم إليكم بالتهنئة، بالنيابة عن وفد بلدي، على توليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل لجهودكم الرامية إلى النهوض بأعمال مؤتمرنا.

ويعيدونا الأمل في أن نتمكن من التعويل على الدينامية والكفاءة المهنية وروح الثقة التي ينبغي أن تسود بين جميع الوفود من أجل إحراز التقدم. وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بسفيري الصين والهند وأتمنى لهما كل التوفيق. وأخيراً، نود أيضاً أن نوجه الشكر إلى الأمانة العامة على جهودها في دعم أعمالنا.

السيد الرئيس، كما تعلمون، بعد عدة عقود من الجمود، يميل البعض إلى التقليل إلى أدنى حد من إنجازات المؤتمر على مدى العشرين سنة الماضية من عمره أو حتى تجاهلها. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان الاعتراف بأن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن هذا الموضوع، يمثل قصة نجاح ونأمل أن يظل على هذا النحو. وفي واقع الأمر، ومثلما نعلم جميعاً، فقد أجريت في هذه القاعة المهيبة مفاوضات بشأن عدة اتفاقات رئيسية متعددة الأطراف بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، وحظر الأسلحة البيولوجية أو التوكسينية، وحظر الأسلحة الكيميائية والحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلى الرغم من الصعوبات الجمة التي يشهدها الوضع الأمني الدولي في الوقت الراهن، مثلما ذكر عدة مرات هذا الصباح، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان لكي يتوحد المؤتمر ويخطط مساراً لاستئناف عمله على أساس ملموس وواقعي وعملي. ومن أجل التغلب على التباينات في وجهات النظر بين مختلف الأطراف، يجب أن يستمر المؤتمر في الوجود وأن يطور أدوات تمكننا من العيش في عالم يكون أكثر أمناً يوماً بعد يوم. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى المناقشات

الموضوعية التي عقدت في عام ٢٠١٧ في إطار الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، والمناقشات التي عقدت خلال دورة عام ٢٠١٨، كما ذكر زميلي، سفير هولندا، وهو مُحقّق في ذلك. وأذكر أننا تمكنا في تلك الدورة، من خلال الهيئات الفرعية الخمس المنشأة عملاً بالمقررين CD/2119 و CD/2126، من إثبات أننا نستطيع المضي قدماً.

والمناقشات التي دارت في ٢٠١٧ و ٢٠١٨ أرست الأساس الذي يجب أن نبني عليه من أجل إحراز تقدم خلال الدورة الحالية. كما أظهرت إمكانية إرساء دينامية جديدة. ولهذا السبب، يرى وفد بلدي أن اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل أمر حاسم لتمكين المؤتمر من المضي قدماً. ولهذا الغرض، يجب على كل واحد منا أن يضطلع بمسؤولياته إزاء اعتماد برنامج العمل هذا، وبالتالي الاستجابة للحاجة الملحة إلى التفاوض بشأن صكوك قادرة على منع التهديدات الناشئة عن سباق التسلح، بما في ذلك تهديدات الأسلحة النووية، وعسكرة الفضاء، واستخدام التكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي في قطاع الأسلحة.

ويفهم وفد بلدي أن درجة المسؤولية قد متفاوتت، ويرى، في هذا الصدد، أن الدول الحائزة للأسلحة النووية هي الجهات المعنية بصورة مباشرة أكبر وتقع عليها مسؤولية خاصة عن استئناف المفاوضات بشأن مختلف المسائل التي أثّرت للتو في هذا المؤتمر. وفي هذا السياق، تعتبر المملكة المغربية أن الهدف الرئيسي الذي تقع علينا مسؤولية تحقيقه هو نزع السلاح النووي، بالنظر إلى التهديد الصريح الذي تمثله تلك الأسلحة وضرورة التصدي لهذا التهديد الإنساني العالمي عن طريق إجراءات عاجلة وشجاعة وتقديمية، بهدف حظرها بشكل نهائي. وبالمثل، فإن الصكوك الحالية المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية تشكل فرصة كبيرة على طريق نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، يؤكد المغرب التزامه القوي بالتنفيذ الفعال لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط الذي يهدف إلى تحرير المنطقة من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وهو أمر تشتد الحاجة إليه.

ومن هذا المنطلق، دعمت المملكة المغربية القرار الذي اتخذ في خريف هذا العام بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الذي حثت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الأطراف المعنية بصورة مباشرة على النظر بجدية، أكثر من أي وقت مضى، في اتخاذ الخطوات العملية والعاجلة اللازمة لتنفيذ الاقتراح الداعي إلى إنشاء هذه المنطقة. وبالمثل، فإن إبرام معاهدة يمكن التحقق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية يكتسي أهمية أساسية. ومع ذلك، ومثلما نؤكد مجدداً ونكرر، فإن التفاوض على مثل هذا الصك لن يكون له معنى من وجهة نظرنا إلا إذا كان جزءاً من عملية نزع السلاح. وعلى المنوال نفسه، فإن المناقشات المكثفة والبناءة التي جرت في مؤتمر نزع السلاح خلال السنتين الماضيتين تشير إلى أن عدداً من المسائل قد بلغت عتبة النضج، وذلك هو الحال بالفعل، وقد يمكننا ذلك من إدراج هذه المسائل في برنامج العمل الذي نود اعتماده. وتشمل هذه القضايا ضمانات الأمن السلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وهذا هو رأي وفد بلدي، سيدي الرئيس، فيما يتعلق بالتقدم بسرعة نحو اعتماد برنامج العمل.

وهذه هي، بإيجاز شديد، التحديات الرئيسية التي نحتّم علينا تقديم استجابة جماعية كجزء من برنامج العمل هذا. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الأهمية بمكان تعزيز التزامنا بفضائل الحوار

الجماعي والتعددية على نحو يتيم بالمرونة والإرادة السياسية، والتأكيد مجدداً وعن اقتناع على الأهمية المركزية لمؤتمر نزع السلاح، الذي نحتاجه بشدة، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بمسائل نزع السلاح.

إن المملكة المغربية، إذ تظل متمسكة بموقفها من الاعتدال وضبط النفس والانفتاح والمشاركة المستمرة والمسؤولة، تعرب عن استعدادها للتعاون والمساهمة في الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل، وفي أي مبادرة تهدف إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المغرب على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس. وقبل أن أعطي الكلمة لوفد تركيا، أود أن أذكر الوفود التي طلبت الكلمة بأن الغرفة والترجمة الشفوية متاحان فقط لمدة ٤٠ دقيقة أخرى. الآن أود أن أعطي الكلمة لوفد تركيا.

السيدة سيلاسين ريندي (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود مرة أخرى أن أهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٩. وأؤكد لكم دعم وتعاون تركيا الكاملين في مساعيكم الرامية إلى السير قدماً بأعمال المؤتمر.

ما فتئ مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، بهيكله الفريد بين المحافل الدولية وولايته الخاصة للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح الملزمة قانوناً، في صميم المساعي الرامية إلى جعل عالمنا مكاناً أكثر أماناً. وبينما نبدأ كل عام بآمال عزيزة، فإن الجمود الذي طال أمده في المؤتمر ينبغي ألا يمنعنا من بذل كل جهد ممكن لتحقيق اختراق هذا العام. ولذلك، ندعو جميع الأعضاء إلى تهيئة مناخ تسوده روح التفوق والمرونة من أجل الحفاظ على أهمية المؤتمر عن طريق تمكينه من استئناف اضطلاعه بعمله الموضوعي.

السيد الرئيس، لم تكن دورة عام ٢٠١٨ سهلة بالنسبة للمؤتمر. فعقب اعتماد جدول أعمال المؤتمر، لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل خلال الدورة. وقد أنجز الكثير من العمل، وبذلت جهود هائلة، ولكن لم يتسن اعتماد "تقرير تقني وإجرائي" إلا في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. فهذه النتيجة ينبغي ألا تثبط عزيمتنا. وعلى الرغم من عدم تضمين التقرير جميع التفاصيل، فقد اتخذ المؤتمر خطوات مهمة وإيجابية للغاية في عام ٢٠١٨.

لقد بدأ المؤتمر بداية واعدة تحت توجيه سفير سري لانكا، وكان من الممكن اعتماد مقرر بشأن إنشاء خمس هيئات فرعية، طبقاً لجدول أعمال المؤتمر. وبناء على ذلك، أنشئت أربع هيئات فرعية معنية ببنود جدول الأعمال من ١ إلى ٤ وهيئة فرعية معنية ببنود جدول الأعمال ٥ و ٦ و ٧. واتفق أيضاً على أن تحال إلى المؤتمر التقارير عن التقدم المحرز والمتفق عليه في كل هيئة فرعية إلى مؤتمر نزع السلاح. وفي الماضي، كانت قوة الهيئات الفرعية تكمن في الولاية الموسعة ومسؤولية الإبلاغ عند مقارنتها بالفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، الذي أنشئ في عام ٢٠١٧. ونعتقد أن هذين العنصرين ينبغي النظر إلى أحدهما يشكلا خطوة إلى الأمام للمؤتمر، وأنه ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات في دورة عام ٢٠١٩. وخلال السنة، عقدت كل هيئة فرعية سبع اجتماعات. وفي النهاية، قدمت جميع الهيئات الفرعية تقاريرها الموضوعية إلى المؤتمر، وتم اعتماد أربعة منها. ولم يُعتمد تقرير الهيئة الفرعية الرابعة بشأن الضمانات الأمنية

السلبية. ومع ذلك، فأنا واثقة من أننا سنواصل خلال دورة المؤتمر هذه تطوير العمل بشأن الضمانات الأمنية السلبية، وهي موضوع في غاية الأهمية بالنسبة لكثير من الوفود، والعمل على سد الثغرة المزعومة بين البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وتجدد الإشارة أيضاً إلى أن اجتماعات الهيئات الفرعية وتقاريرها تتيح لنا إمكانية فهم المواقف المتباينة والمتماثلة للوفود بشكل أفضل فيما يتعلق بمختلف الموضوعات. ومن المؤكد أنها تشكل أساساً متيناً للعمل المستقبلي للمؤتمر.

السيد الرئيس، كانت إحدى المسؤوليات الهامة للرئيس السابق للمؤتمر هي إعداد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة. وبما أن الرئاسة التركية كانت على دراية بالظروف والقضايا المثيرة للجدل في دورة عام ٢٠١٨، فقد كان هدفنا هو إصدار تقرير سنوي واقعي وموضوعي بطريقة نزيهة وشفافة خلال فترة رئاستنا للدورة الأخيرة من عام ٢٠١٨. وكانت التعليقات الأولية على المسودة الأولى إيجابية وبناءة للغاية. وأقرت معظم الوفود بأن المسودة الأولى شكلت أساساً متيناً. وكان من الممكن اعتماد غالبية الفقرات بشكل مؤقت، لكن جرت مفاوضات مكثفة وطويلة حول بعض القضايا أيضاً. فإعداد تقرير المؤتمر يعد ممارسة طويلة ومرهقة للجميع. فبعد عقد ٩ جلسات عامة رسمية و١٢ جلسة عامة غير رسمية وعشرات المشاورات الثنائية واجتماعات المجموعات الصغيرة على مدار أربعة أسابيع، لم يتمكن المؤتمر إلا من اعتماد تقرير تقني وإجرائي، على الرغم من أن العديد من الأجزاء، بما في ذلك الأجزاء المثيرة للجدل، قد أُسقطت. وفي أعقاب ذلك، جرت مناقشات ذات طبيعة مماثلة خلال الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت بشأن القرار المتعلق بتقرير المؤتمر. وتمكنت الوفود من الاتفاق على مشروع القرار في جنيف، وتم اعتماده أخيراً في نيويورك. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قُدم عرض في نيويورك يلخص دورة المؤتمر لعام ٢٠١٨، وذلك في حلقة نقاش نُظمت خلال مجموعة اجتماعات اللجنة الأولى في إطار آلية نزع السلاح أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

ونود مرة أخرى أن نشكر جميع الدول الأعضاء على الجهد الهائل الذي بُذل من أجل النهوض بعمل المؤتمر منذ بداية دورة عام ٢٠١٨؛ ومن المؤكد أن عام ٢٠١٨ لن يمر مرور الكرام في تاريخ المؤتمر. ويسعدنا أيضاً أن أتاحت لنا فرصة الاجتماع بكم، سيدي الرئيس، خلال فترة ما بين الدورتين لمناقشة الشؤون الراهنة للمؤتمر. والقضية الأكثر أهمية في الوقت الراهن هي الحفاظ على أهمية المؤتمر. ونحن جميعاً بحاجة إلى تحمل مسؤولياتنا من أجل تمكين هذه الهيئة الموقرة من أداء المهمة الرئيسية المنوطة بها.

وختاماً، أود أن أكرر الإعراب عن دعمنا لكم، سيدي الرئيس، ولمن يخلفونكم في رئاسة المؤتمر، ونتمنى لكم كل التوفيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة تركيا على البيان الذي أدلت به وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس. وأود أن أعطي الكلمة الآن لسفيرة المكسيك. وأدعوك إلى أخذ الكلمة.

السيدة فلوريس لييرا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس. بادئ ذي بدء، أتمنى لكم كل التوفيق في الاضطلاع بولايتكم وأؤكد لكم استعداد بلدي للعمل معكم ومع الدول الأعضاء بغية إخراج هذه الهيئة الهامة من المأزق الذي وقعت فيه.

ويحتفل المؤتمر هذا العام، ٢٠١٩، بمرور ٤٠ عاماً على تأسيسه. وقد كان مصاباً بالشلل على مدى نصف تلك الفترة. ويشير كل شيء على ما يبدو إلى أننا نسينا الشعور بالإلحاح الذي أضفاه على المؤتمر الدبلوماسيون الذين أنشأوه باعتباره المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

لقد كانت المكسيك قوة دافعة ثابتة وراء المؤتمر من خلال الأهمية الكبيرة التي توليها لنزع السلاح، والتعددية والتوصل إلى اتفاقات من أجل إيجاد عالم يسوده السلام ويكون الأمن العالمي سمته المركزية. ومع ذلك، سنظل، مثلما هو حالنا الآن، نوجه الانتقاد الشديد لحالة الرضا بما هو كائن التي يمر بها هذا المؤتمر في مواجهة عدم التمكن من الوفاء بولايته التفاوضية. وهذه ليست المرة الأولى أو الأخيرة التي تمر فيها عملية نزع السلاح الدولي بمنعطف حرج. ومن المؤسف عدم التزام الأعضاء بالسعي إلى التوصل إلى اتفاق وجنوحهم إلى تبرير ذلك من خلال الإشارة إلى سلوك الآخرين. فإذا تحملت جميع البلدان، وأكرر جميع البلدان، مسؤولياتها ومضت قدماً في انسجام وأصرت على أنه ينبغي للمقصرين في التزاماتهم الوفاء بها، فلن يواجه العالم المعضلات التي يواجهها حالياً.

ومثلما قال الأمين العام عن حق، فإن التوترات إبان الحرب الباردة تعاود الظهور في بيئة أكثر تعقيداً وخطورة، حيث ارتفع الإنفاق العسكري ارتفاعاً حاداً. وهناك تكنولوجيات جديدة للأسلحة أخذت في الظهور وقد تعرض أمن الأجيال القادمة للخطر، ويشكل استمرار وجود الأسلحة النووية تهديداً مستمراً للبشرية. وهذا على الرغم من أن لدينا إطاراً قانونياً يجب أن يأخذنا في اتجاه مختلف.

وفي مواجهة هذه التحديات الكبيرة، تعتقد المكسيك أن الاستسلام وتبادل الاتهامات والرضا بما هو كائن ليست السبيل لاستشراف المستقبل. فيجب علينا التفكير واستكشاف أفكار جديدة والاستفادة من الأرضية المشتركة بيننا من أجل تعزيز الاتفاقات. إن خطة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح" التي عرضها الأمين العام أنطونيو غوتيريش، عام ٢٠١٨، جاءت في وقت مناسب للغاية في هذا الصدد. وهي تذكرنا بالمهام الكبيرة التي تنتظرنا وبما هو على المحك إذا لم نواجه تلك المهام بشعور من الالتزام وإرادة سياسية.

ومن الضروري أن ندرك أن نزع السلاح قضية مشتركة، ومبنية على التزامات ملموسة ومحددة تم التعهد بها في أوضاع أمنية حساسة ومعقدة تستوجب إظهار الاستعداد للوفاء بالالتزامات المتعهد بها. ولن تتوفر ظروف أفضل أبداً إذا لم توجد إرادة سياسية لإيجادها والاستفادة منها.

وعلى الرغم من سريان الالتزامات والتعهدات على الجميع، فلا شك أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يقع على عاتقها واجب رئيسي وهذا هو السبب الذي يفرض عليها أن تتصرف بمسؤولية وأن تفي بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي، والتي تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي. ونحن نود أن نرى قيادة حقيقية وأن نسمع القليل من الخطب الرنانة.

وعلى الرغم من التنازلات والإرادة التي بدأ بها المؤتمر أعماله العام الماضي، فمن المؤسف أنه لم يتمكن في نهاية المطاف من اعتماد تقرير موضوعي بسبب التساؤلات التي أثارت بشأن

تنفيذ النظام الداخلي. وقد نواجه حالة مماثلة هذا العام. فيجب أن تكون آلية نزع السلاح على قدر المهمة الحالية، وعلى المستوى الإجرائي البحث، يأمل وفد بلدي في أن تغطي النقاط التالية باهتمام كافٍ خلال دورة عام ٢٠١٩: أولاً، يجب أن يركز المؤتمر جهوده على اعتماد برنامج عمل واقعي يتسم برؤية متقدمة، ويعكس حقيقة أنه ليس غاية في حد ذاته بل دليلاً لتوجيه عملنا. وعلى هذا النحو، ينبغي ألا يحدد مسبقاً النتيجة النهائية للمفاوضات.

وثانياً، وبالنظر إلى أن الدورة الأخيرة كشفت عن خلافات في الرأي بشأن المسائل الإجرائية، نعتقد أن الوقت قد حان للنظر فيما إذا كان ينبغي تحديث أساليب عمل المؤتمر. وانطلاقاً مما سمعته صباح هذا اليوم، ترى العديد من الوفود أنه ينبغي القيام بذلك. إن تحليلنا للقواعد يجب أن يضع في الاعتبار مدة فترات الرئاسة، والمشاركة المباشرة والفعالة من جانب المجتمع المدني، والصيغ اللازمة لتجنب إساءة استخدام قاعدة توافق الآراء. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة تستخدم مختلف الصيغ لاعتماد المقررات الإجرائية والموضوعية.

وأود أيضاً أن أعرب عن تأييدي للتدابير المذكورة آنفاً والرامية إلى إدراج المنظور الجنساني في عمل آلية نزع السلاح.

ويجب أن نبذل جهداً للتغلب على الجمود السائد وبناء إطار لهذا المؤتمر من أجل المضي قدماً في جدول أعمال نزع السلاح الذي أصبح أكثر إلحاحاً في الوقت الراهن. ولا بد لي أن أضيف أن المكسيك لن تؤيد اعتماد مقررات تهدف إلى التمكين من إجراء عمليات محاكاة لا تسهم في نزع السلاح ويُقصد إظهارها كعمل موضوعي وهي ليست كذلك.

وفي ضوء عدم فعالية المؤتمر في الوقت الحالي، سيكون من غير المقبول وغير المبرر مواصلة تخصيص موارد بشرية ومالية ومهنية وسياسية لمؤسسة لا تفي بولايتها، بل تشجع، على النقيض من ذلك، على ممارسة دبلوماسية لا طائل من ورائها.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يعرب عن التزامه واستعداده الكاملين لدعم كل الجهود المبذولة لتعزيز نزع السلاح وأداء هذا المؤتمر لعمله بشكل سليم، وفقاً للولاية المسندة إليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة المكسيك على البيان الذي أدلت به وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس. وأود أن أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد غورغولاس هرنانديز - مورا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس. وأهنئكم على تقلدكم مسؤولياتكم الجديدة كرئيس للمؤتمر، ولكم في هذه المهمة أن تعولوا على دعم وفد بلدي الكامل. وتؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً.

إن بلدي، انطلاقاً من اقتناعه بأهمية دور النظام المتعدد الأطراف والأمم المتحدة، يود أن يؤكد من جديد دعمه للمؤتمر في هذه الأوقات الدقيقة والمضطربة للمشهد الأمني العالمي. وتذكر إسبانيا وتقدير عمل الهيئات الفرعية خلال العام الماضي، والذي يوفر قاعدة معرفة ممتازة بشأن الوضع التقني والسياسي لقضايا نزع السلاح.

ونحن ندرك تماماً الحواجز المتبقية التي تحول دون اعتماد برنامج عمل يتضمن ولاية للتفاوض بشأن المعاهدات. ومع ذلك، فنحن نشعر بالتفاؤل ونعتقد أننا سنتوصل إلى حلول واتفاقات في نهاية المطاف إذا واصلنا العمل والحوار والتآزر.

ويجب أن نناقش الخطوط العريضة للولاية التفاوضية، والاستماع إلى الشواغل الأمنية للدول، وكذلك تيسير التعبير في المؤتمر عن مقترحات بديلة بشأن المسائل الأكثر حساسية المطروحة أمامنا. ويجب أن نتوصل إلى اتفاق وأن نسعى إلى تحقيق الأهداف المشتركة. فقاعدة توافق الآراء تنطوي بالضرورة على مفاهيم المرونة والتفاوض. وتوافق الآراء لا يوجد ولا يمكن أن يتحقق دون مناقشات مسبقة. ولا بد لنا من تحديد أهدافنا المشتركة، ثم الانطلاق نحوها بشتى الطرق. فلا يوجد طريق وحيد لبلوغ هذه الغاية.

وترى إسبانيا منذ عدة سنوات أن أولويتها هي التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وستكون هذه المعاهدة تكملة مفيدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وستساعد في تخفيف حدة التوترات، مما يتيح معالجة الجوانب الهامة الأخرى لنزع السلاح في وقت لاحق. وسيكون من المهم أيضاً استكشاف مجال بديل للضمانات الأمنية النووية السلبية، والتي تقوم على احترام الاستقرار الاستراتيجي ومبدأ عدم المساس بأمن أي جهة.

وفي المناخ الحالي الذي يسوده التوتر، سيكون من المفيد تعزيز بيئة مواتية، تنطوي على تدابير لتعزيز الشفافية والحوار، وذلك من شأنه أن يجعل احتمال إحراز تقدم في المستقبل بشأن قضايا نزع السلاح أكثر طموحاً. ونحن نعتقد أن مجال التحقق قد يكون بمثابة مجال عمل يمكن من إرساء أساس متين للثقة المتبادلة. ومن الضروري تعزيز مصداقية نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة ومبادرات واضحة تمكننا من التعامل مع المستقبل بأمل.

وانطلاقاً من الاعتراف التام بأن التجارب النووية لم يعد لها أي مكان في عصرنا، ندعو مرة أخرى جميع البلدان المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى التصديق على المعاهدة لضمان دخولها حيز النفاذ على الفور.

وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تكثيف الجهود في مجال نزع السلاح. ونكرر مناشدة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بإقامة وتعزيز الحوار، وبناء الثقة، والشفافية، وإرساء تدابير التحقق على نحو ييسر جهود نزع السلاح في المستقبل.

وسعيّاً إلى جعل المؤتمر أكثر شمولاً، ندعو إلى توسيع عضويته بشكل معقول، فهذه مسألة ينبغي النظر فيها على فترات منتظمة، وفقاً للنظام الداخلي. إن قيام ٢٧ دولة بتقديم طلبات عضوية في المؤتمر منذ عام ١٩٨٢ دليل على الاهتمام الذي يثيره هذا المحفل.

وأخيراً، سيدي الرئيس، أود أن أشجع هذا المؤتمر على القيام بعمله بروح عملية وتقنية وموضوعية، وعلى أن يتجنب، قدر الإمكان، تسييس المواقف تجاه بعض أعضائه على نحو قد يقوّض الغرض الحقيقي من هذه الهيئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إسبانيا على بيانه وعلى عباراته الموجهة إلى الرئيس، وأعطي الكلمة الآن لسفير المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. واسمحوا لي في البداية أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لكم كل التوفيق في تولي هذا الدور الهام، وأكد لكم الدعم الكامل من وفد بلدي. وأتطلع إلى العمل معكم بصورة لصيقة ونحن نتأهب لتولي الرئاسة بعدكم. وأود أيضاً أن أشكر السيد مولر على الكلمات الحكيمة التي أدلى بها آنفاً. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بزملائنا الجدد الذين انضموا إلينا للمرة الأولى اليوم، وهم السفير لي ممثل الصين والسفير شارما ممثل الهند، والأمينة الجديدة، السيدة داي. وإني لأتطلع إلى العمل معكم جميعاً. الزملاء الأعزاء، يأتي انضمامكم في وقت هام من تاريخ هذا المؤتمر، وأتطلع إلى الوقوف على أفكاركم الإبداعية والجديدة ونحن نسعى إلى المضي قدماً. وسيكون وفد بلدي رهن إشارتكم على الدوام.

السيد الرئيس، إنني لا أعترم أن أكرر سرد جميع مواقفنا الوطنية، فهي تتماشى مع البيان الذي أدلت به ممثلة رومانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ وستكون هناك فرصة كافية لذلك خلال السنة المقبلة. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن عملنا لهذا العام.

ومثلما سمعنا، فإن عام ٢٠١٩ يصادف الذكرى المئوية لإنشاء عصبة الأمم، التي اجتمع مجلسها في هذه القاعة وكان العمل المتعلق بنزع السلاح في صميم ولايتها. وفي مثل هذا الشهر قبل أربعين سنة، بدأ المؤتمر أعماله. وتمثل هاتان المناسبتان فرصة للتفكير في ماضي ومستقبل ممارسة دبلوماسية نزع السلاح في جنيف.

فإذا نظرنا إلى الوراء، يمكننا أن نرى بوضوح، على مدى المائة عام الماضية، أن هناك فترات طويلة اتسمت بسياقات أمنية وسياسية دولية جعلت الاتفاق على أنظمة جديدة لنزع السلاح أمراً مستحيلاً. وقد تخللتها فترات قصيرة أتاحت فرصاً قليلة مكّنت من اعتماد معاهدات جديدة. ولولا المناقشات المفصلة والتقييم الفني لما جرى في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حيث وقعت العديد من المآزق، لما تمكن أسلافنا من اغتنام الفرصة في أوائل تسعينيات القرن الماضي لإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فترة قصيرة نسبياً. لقد عملوا بجِد وانتظروا بصبر حتى حانت اللحظة المناسبة؛ وكانت المكافأة على صبرهم تحقيق فائدة دائمة للبشرية.

ونشعر جميعاً بالأسف لعدم الاتفاق، على مدى سنوات عديدة، على برنامج عمل بشأن المفاوضات الموضوعية. لكن وفد بلدي لا يرى أن هذا يعني عدم حدوث أي عمل مفيد. فقد كان إنشاء خمس هيئات فرعية لمناقشة البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر خلال العام الماضي موضع ترحيب وشكل تطوراً إيجابياً مكّن من التناول الموضوعي والمفصل للقضايا المطروحة. وبُذلت جهود حقيقية لتحديد المجالات التي تشكل أرضية مشتركة بهدف التوصل إلى اتفاق موضوعي في المستقبل. وشكل اعتماد تقارير أربع من الهيئات الفرعية الخمس نتيجة جيدة وإنني على ثقة بإمكانية البناء عليها هذا العام.

وبالتطلع إلى المستقبل، ماذا يمكننا أن نتوقع هذا العام؟ لا يبدو أن السياق الأمني الدولي قد تحسن خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. فالنظام المتعدد الأطراف يتعرض لضغوط، ولا سيما بسبب عدم احترام بعض الدول لالتزاماتها بموجب المعاهدات، مثلما ذكرنا البعض هذا الصباح. وفي هذه الحالة، يتعين علينا حماية وتعزيز ما لدينا من أنظمة تتعلق بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية؛ ولكن يجب علينا أيضاً، شأننا شأن أسلافنا، أن نواصل العمل بجِد من

أجل تمهيد الطريق للحظة التي تسنح فيها الفرصة القادمة. وهذا هو الحال بصفة خاصة فيما يتعلق بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. لقد قام فريق الخبراء الحكوميين وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بالكثير من العمل التقني الممتاز خلال السنوات القليلة الماضية. والكرة الآن في ملعبنا في المؤتمر. وتضطلع هذه الهيئة كذلك بدور مهم في دراسة تأثير التقنيات الناشئة على السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أؤكد لكم مرة أخرى تعاون وفد بلدي الكامل، ونحن نتطلع إلى البناء على العمل الجيد الذي أنجزناه خلال العام الماضي. فنحن سندعم جهودكم وسنكون على استعداد لمواصلة العمل بعد أربعة أسابيع من حيث انتهيتهم. وسنتشاور بشكل مكثف مع جميع الوفود من أجل تحديد وجهة للمضي قدماً. ولعلنا نحقق اختراقاً في هذا العام: وأتمنى بالتأكيد حدوث ذلك. ولكن إذا لم يتحقق ذلك، دعونا نستغل الوقت بصورة جيدة، لكي نكون على استعداد لاغتنام الفرصة حينما تسنح، ومن المؤكد أن ذلك سيحدث.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس. ولدي في القائمة سفير الأرجنتين.

السيد فارادوري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس. واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على توليكم مسؤولية قيادة مؤتمر نزع السلاح خلال الجزء الأول من الدورة السنوية لهذا العام. ويمكنكم أن تعولوا على دعم الأرجنتين الكامل لجهودكم المستمرة الرامية إلى تحقيق نتائج إيجابية. وأود أيضاً أن أرحب بسفيري الصين والهند.

لقد شارك بلدي، بتاريخه الطويل في دعمه القوي للتعددية وللدور المحوري للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح النووي، مشاركة فعالة في أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ إنشائه، اقتناعاً من بلدي بأن المؤتمر هو المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بمسائل نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نرى أنه من المهم أن نضاعف جهودنا لتعزيز هذا المنتدى، مع الحفاظ على سلامته ومصداقيته.

ومع ذلك، يتأسف وفد بلدي لحالة الجمود الطويل التي وقع فيها المؤتمر، الأمر الذي حال دون تحقيق أي تقدم في المفاوضات أو أي نتائج ملموسة منذ عام ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، نود أن ندعو إلى التفكير في هذه المسألة، لا سيما في ضوء مختلف التحديات التي تطرحها الحالة الأمنية الدولية الراهنة. ونود أن نعرب عن دعمنا للجهود التي بذلتها الرئاسة الحالية في سبيل وضع برنامج عمل على أمل أن يرضي جميع الأطراف ويمكن المؤتمر من إحراز تقدم نحو إجراء مفاوضات حقيقية وفعالة.

تجدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد برنامج عمل آخر مرة في عام ٢٠٠٩ ولكن المشاكل الإجرائية حالت في النهاية دون تنفيذه. وظل بلدي يتابع عن كثب المناقشات بشأن المسائل المتصلة بسير عمل المؤتمر. إن بلدي على استعداد لمناقشة وببحث هذه المسائل، وللعمل بطريقة مرنة ولكنها عملية نحو وضع مقترحات مبتكرة.

وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على عمل الهيئات الفرعية الخمس خلال العام الماضي. ومما لا شك فيه إنها أتاحت المجال للتبادل غير الرسمي للآراء بصورة صريحة ودينامية أسهمت مساهمة قيمة في أعمال المؤتمر. وإذا تعذر إحراز تقدم في المناقشات الموضوعية خلال

الدورات الرسمية، فإننا نؤيد استمرار هذه الهيئات. فهي ستمكننا من مواصلة تطوير الأفكار والمواقف المعرب عنها في هذه المنتديات من أجل التبادل والتفكير، والتي آمل أن تقودنا قريباً إلى أحد الأهداف النهائية لهذا المؤتمر: ألا وهو أن يكون منتدى للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي.

وأخيراً، سيدي الرئيس، أود أن أختتم بياني متمنياً لكم كل التوفيق في عملكم، ومعرباً عن الأمل في أن يتمكن المؤتمر من أن يختتم دورة هذا العام بتقديم تقرير موضوعي للجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ففي ظل المناخ الأمني الدولي الراهن، من الضروري أن يكون المؤتمر قادراً على أن يظهر لبقية المجتمع الدولي بوادر إحراز تقدم، خاصة فيما يتعلق باستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي غالباً ما تثار تساؤلات بشأن فعاليتها ركنها الثالث، ألا وهو نزع السلاح النووي.

وفي الوقت الحاضر، يتعين علينا التسليم بأن نزع السلاح يُنظر إليه باعتباره مجرد خيار قررت بعض الجهات الفاعلة، للأسف، عدم الأخذ به. ويحدوني الأمل هذا العام في أن يعيد هذا المنتدى المؤتمر إلى المسار الصحيح لتحقيق أهدافه ورسم الطريق نحو السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الأرجنتين على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس. وأود أن أعطي الكلمة الآن لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعضاء الأمانة الموقرون، أصحاب السعادة، زملائي الأعضاء، يود وفد بلدي أن يهنئكم سيدي الرئيس على توليكم الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام، لا سيما وأنكم من بلد تشرفت بالعمل فيه. إن وفد بلدي يؤكد لكم تعاونه ودعمه الكاملين من أجل توجيه مداولاتنا نحو نتيجة تكلل بالنجاح.

ويعتبر هذه العام مهماً، خاصة في أعقاب عدد من التطورات العالمية الهامة التي حدثت خلال العام الماضي. ولدى المجتمع الدولي آمال كبيرة وهو يعتمد على النتائج التي يتمخض عنها عملنا هنا. ويجب أن نعمل على تهيئة الأجواء المناسبة وتوفير الإرادة السياسية للمشاركة البناءة في جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

لقد أُنجزت أعمال كبيرة خلال العام الماضي، مثلما لاحظتم والمتحدثون الآخرون قبلي، ويتعين علينا الآن المضي قدماً وضمان أن يفي المؤتمر بولايته. وإذا لم نفعل، فلن يؤدي ذلك إلا إلى تشجيع المشككين وزيادة اليأس والإحباط. ولا أحد منا يرغب في ذلك. لقد أثّرت أسئلة حول فعالية وكفاءة المؤتمر، بل وحتى جدواه. وجرّت محاولات لاستكشاف منبديات بديلة عنه. وفي رأينا، لا يزال المؤتمر هو المنتدى الأنسب والأوثق صلة بالموضوع. فهو يستمد الشرعية من ولايته وعضويته وقواعده، بما في ذلك اتخاذ القرارات القائمة على توافق الآراء من أجل التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتقف الهند، من جانبها، على أهبة الاستعداد لدعم جهودكم وكذلك الجهود التي سبّذل خلال الرئاسة اللاحقة من أجل إنجاح دورة هذا العام.

السيد الرئيس، وفي ملاحظة شخصية، أود أن أشكركم والزملاء الآخرين على الترحيب بي. إنه لشرف عظيم وامتياز لي أن أمثل بلدي في هذه الهيئة الموقرة وأن انضم إلى قائمة طويلة من أسلافي الموقرين. ورغم أن هذه هي أول مهمة لي في المؤتمر، فأنا لست حديث عهد به لأنني

أتابع أعماله، وكذلك أعمال هيئات نزع السلاح الأخرى منذ أكثر من ١٧ عاماً. وعلى غرار جميع خبراء نزع السلاح والدبلوماسيين الحاضرين في هذه القاعة، كانت لدي الرغبة في العمل في المؤتمر، ويسرني أنها قد تحققت الآن.

وإنني أتطلع إلى العمل معكم جميعاً من أجل تحقيق رؤيتنا وأهدافنا الجماعية وتحقيق الاختراق المحتمل، مثلما ذكر سفير المملكة المتحدة الموقر.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أتمنى لكم جميعاً سنة جديدة سعيدة للغاية، وآمل أن تكون سعيدة حقاً. ومثلما يُقال في اللغة الروسية "لا يموت الأمل إلا في النهاية".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل كولومبيا. وأدعوك إلى أخذ الكلمة.

السيد ديماتييه كارديناس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس. واسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. وتأمل كولومبيا في أن يحرز المؤتمر، تحت قيادتكم القديرة، تقدماً ملموساً في المسائل التي تهمنا. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، يقدم وفد بلدي دعمه الكامل لكم. ونرحب أيضاً بسفيري الصين والهند.

إن التحدي الذي نواجهه يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للعالم بأسره. وبالنظر إلى ما لدينا هنا من معرفة والتزام وقدرة على التفاوض، يمكن أن نأمل في نجاح دورة عام ٢٠١٩، والتي يمكن أن نحقق خلالها النتائج الملموسة التي نعمل جميعاً من أجلها.

وعلى الرغم من أن الدول المجتمعة في المؤتمر ملتزمة بالسلم والأمن الدوليين، فلا بد أن يقتزن هذا الالتزام بإشارات واضحة تدل على توفر الإرادة السياسية والمرونة اللازمة لكي يستأنف المؤتمر دوره باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح.

ولا يمكن التذرع بالواقع السائد والتوترات الدولية لتبرير عدم إحراز تقدم في الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن هذه القضايا. بل ينبغي، على النقيض من ذلك، أن تكون بمثابة المحرك الذي يدفع عملنا إلى الأمام. ولهذا السبب، يأمل وفد بلدي في أن يوضع برنامج عمل واقعي وشامل ومتوازن هذا العام. وسنتمكن بهذه الطريقة وحدها من استئناف مهمتنا المتمثلة في التفاوض على الصكوك المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أو أي من المسائل الأخرى التي عكفنا على مناقشتها طوال العقود القليلة الماضية.

وعلى الرغم من أننا نريد إحراز تقدم بشأن القضايا الأساسية، فلا بد من أن نتحلى بالمرونة الكافية لتحديد أولويات التحديات الماثلة أمامنا وتحديد القضايا التي قد يوضع صك ملزم قانوناً بشأنها. فحالة الجمود التي يمر بها المؤتمر لا يمكن تحملها وليست أخلاقية. وفي عام ٢٠١٨، أبرمنا اتفاقيات أساسية سمحت لنا بمناقشة القضايا الرئيسية في خمس مجموعات فرعية. وبالنسبة لكولومبيا، من المهم أن نحقق الفائدة القصوى من هذا العمل وأن نجعله الأساس لمواصلة المناقشات المواضيعية.

ونحن نعلم أن تعددية الأطراف تستوجب التحلي بالصبر، ولكن إذا لم نتمكن من البناء على ما حققناه حتى الآن، فسيكون من الصعوبة بمكان أن يسفر عملنا عن فرض التزامات على الدول وأن يكون لتلك الالتزامات آثار ملموسة على السلم والأمن الدوليين. ويجب علينا أيضاً إقامة روابط أفضل مع الهيئات الأخرى، داخل وخارج الأمم المتحدة، التي تشاركنا المقاصد التي توحدنا في هذه القاعة اليوم وما فتننا نعمل من أجلها منذ إنشاء المؤتمر.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ترحب كولومبيا بالجهود التي بذلها الأمين العام، الذي قدم عام ٢٠١٨ خطته المتعلقة بنزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن يسفر جدول الأعمال عن نتائج ملموسة في عام ٢٠١٩ وفي المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، من المفيد للغاية وضع خطة لتنفيذ جدول الأعمال تحدد الكيفية التي ستنفذ بها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإجراءات الأربعين الواردة في الوثيقة. وتؤكد كولومبيا من جديد التزامها بهذه المبادرة وأركانها الأربعة.

وثمة مسألة أخرى تلتزم بها كولومبيا التزاماً عميقاً، ألا وهي إدراج القضايا الجنسانية في سياقات نزع السلاح. فمشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في مننديات وعملية التفاوض أمر أساسي لتوليد ديناميات وحلول جديدة للتحديات التاريخية المطروحة أمامنا.

وبأمل وفد بلدي أيضاً، في أن نتمكن مرة أخرى هذا العام من اتخاذ مبادرات مثل الحوار مع المجتمع المدني الذي جرى في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٨. فتبادل الآراء بين المؤتمر والمجتمع المدني يمكن أن يعزز مناقشاتنا وأن يعلمنا المزيد عن السياقات الأخرى المفيدة لأعمالنا.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى النداء الذي أطلقه بلدي في الماضي. فنحن بحاجة إلى مواصلة مناقشتنا بشأن النظام الداخلي، لا سيما فيما يتعلق بعضوية المؤتمر وطريقة اعتماد المقررات. وقد حان الوقت لتوسيع عضوية المؤتمر من أجل تمثيل أفضل للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسيكون من المفيد أيضاً دراسة قرارنا المتعلق بتسيير أعمال المؤتمر واعتماد المقررات بتوافق الآراء. وفي حين أن توافق الآراء ضروري لتجسيد الإرادة الجماعية، فإنه يجدر النظر فيما إذا كان هذا النهج قد أعاق تنفيذ ولايتنا التفاوضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس. الساعة الآن ١٣/٠٥، ولذلك، ومثلما ذكرت آنفاً، قد تكون القاعة والترجمة الشفوية متاحيتين لمدة ١٠ دقائق أخرى. ولدينا قائمة طويلة من المتكلمين - ما لا يقل عن ١٢ طلباً لأخذ الكلمة، ولدينا أيضاً بعض الطلبات للحصول على حق الرد. وأقترح أن نأخذ بياناً آخر لهذا اليوم وأن نواصل في الجلسة العامة القادمة إعطاء الفرصة للمتبقين على قائمة المتكلمين ولمن طلبوا حق الرد كذلك. هل هذا مقبول للجميع الوفود؟ يود ممثل باكستان أخذ الكلمة.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس. هل فهمت بشكل صحيح أننا لا نستطيع أن نلتقي بعد ظهر هذا اليوم؟ وإن كان الأمر كذلك، فلماذا؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما ذكرنا، الترجمة الشفوية لن تكون متاحة بعد ظهر هذا اليوم، لذلك إذا رغبت الوفود في العمل دون ترجمة شفوية، فيمكننا القيام بذلك.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس. على أي حال، يقدم وفد بلدي بياناته باللغة الإنكليزية، لذلك لا مشكلة لدينا في العمل باللغة

الإنكليزية فقط، لكن الغريب للغاية ألا نتحسب أو نخطط لعقد جلسة بعد ظهر اليوم وألا نتوقع وجود عدد كبير من المتكلمين، فهذا هو الحال عادة لدى افتتاح مؤتمر نزع السلاح، وكذلك بالنظر إلى الإجراء غير المعتاد الذي اعتمدناه في الصباح للتعامل مع طلب واحد مقدم من غير الأعضاء. وما قلناه في بياننا مهم أيضاً لأنه يتعلق بما ذكر في ملاحظاتكم الافتتاحية. فلديكم نية تناول مقترحات محددة، وما لم تنشاطر وجهات النظر بشكل صريح، لا أعرف ما هي الطريقة الأخرى لإبدائها. لقد ذكرت أيضاً أنك تنوي تقديم اقتراحك خلال الأسبوع القادم، لذلك كيف يمكن المضي قدماً في هذا الأمر دون الحصول على تعليقاتنا وملاحظاتنا؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على تعليقاته. سواصل التشاور مع جميع الوفود المهتمة. ونحن ما زلنا نعمل على مشروع برنامج العمل، والأمر متروك للرئاسة أن تقرر متى يمكن تعميم هذه الوثيقة، إلا أننا سنبدل قصارى جهدنا للقيام بذلك في أقرب وقت ممكن من الأسبوع المقبل. ولكننا سنكون على استعداد للدخول في أي مشاورات مع وفد باكستان. وأرى أن ممثل فرنسا يود أخذ الكلمة.

السيد ريكيه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس. أود أن أقدم مداخلة سريعة بعد المناقشة التي بدأت للتو بناء على طلبكم. أود القول ببساطة، من وجهة نظر فرنسا، إن من المستصوب أن تعقد هذه الجلسة وفقاً للنظام الداخلي، ولا سيما المادتان ١٨ و ١٩، والمادة ٣٧، التي تنص على أن يتم، في الجلسات الرسمية، توفير خدمات الترجمة الشفوية بحيث يمكن لجميع الوفود التعبير عن آرائها باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على تعليقاته. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة بشأن مداولاتنا القادمة لهذا اليوم؟ إذا لم يكن هناك اعتراض، أقترح أن نأخذ طلباً آخر لأخذ الكلمة، وأود أن أعطي الكلمة إلى وفد بيرو.

السيدة ماسانا غارسيا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس. وأود أن أستهل كلمتي بتهنئتك على تولي رئاسة المؤتمر. ونحن على ثقة بأن لديكم الخبرة الدبلوماسية والقدرة على الاضطلاع بهذه المهمة الحساسة. ولكم أن تُعُولُوا على إسهام وفد بيرو في إنجاح عملكم بتقديم كامل الدعم لكم. ونرحب بسفيري الصين والهند والأمانة الجديدة للمؤتمر.

إن بداية هذا الجزء الأول من دورتنا يتيح فرصة لتجديد جهودنا لفائدة السلم والأمن العالمين وإظهار إرادتنا السياسية لحفز عمل هذا المنتدى. ويجب أن نرسل رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي مفادها أننا جادون بشأن التزامنا بالمثل العليا المذكورة آنفاً، والتي يجب أن تكون مصدر إلهام لعملنا. ونسلم بمساهمة المؤتمر بوصفه محفلاً للمفاوضات والمداولات بشأن الاتفاقات التي جعلت من الممكن، منذ سنوات عديدة، تحقيق تقدم كبير في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ومثلما ذكر الرئيس، فإن المؤتمر هو القوة المحركة لنزع السلاح. وعلى الرغم من حالة الشلل المحبط التي تؤثر على هذا المنتدى منذ فترة طويلة، وهو هيئة ذات أهمية قصوى بالنسبة للأمن الدولي، يجب ألا نفقد عزيمتنا على مواصلة وتشجيع الحوار الصريح الذي يمكننا من تجاوز خلافاتنا فيما يتعلق بالسعي إلى تحقيق نتائج واتفاقات ملموسة. ولذلك، يحدونا الأمل في أن يكون عام ٢٠١٩ مرحلة هامة يعود فيها المؤتمر إلى المسار الصحيح.

وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة بدء المفاوضات داخل مؤتمرا ونحث جميع الأعضاء على إبداء إرادة سياسية أكبر من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن.

وبيرو بلد ملتزم بالسلام ونزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي. فنحن جزء من أي نظام دولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة، ونؤيد جميع المبادرات التي تؤدي إلى نزع السلاح العام والكامل، ولا سيما تلك التي تهدف إلى حظر أسلحة الدمار الشامل والقضاء التام عليها.

وهذا هو أحد أركان سياستنا الخارجية والتزامنا بالتعددية والقانون الدولي ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات. وبالنظر إلى أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر، وانطلاقاً من اعتقادنا الراسخ بأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، فقد شاركت بيرو بنشاط في المفاوضات في إطار الجمعية العامة تمهيداً لاعتماد معاهدة لحظر الأسلحة النووية. لقد تصرفنا أيضاً انطلاقاً من الإيمان بأن من الضروري أخلاقياً أن نلتفت إلى صرخة المجتمع الدولي من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتحملنا لهذه المسؤولية، كانت بيرو من أوائل الدول الموقعة على المعاهدة.

ونحن ندرك المتطلبات الدفاعية والأمنية المشروعة والمصالح العسكرية الاستراتيجية التي تمنعنا من إحراز المزيد من التقدم في جهود التفاوض التي نقوم بها بشكل مشترك في هذه القاعة. ومع ذلك، نعتقد أنه يتعين علينا أن نواصل مساعينا، وأن نتحمل المسؤوليات المنوطة بنا من جانب المجتمع الدولي وأن نصل إلى نقطة تحول تضع حداً لحالة الجمود الهدامة التي وقع فيها المؤتمر. وهذا يتطلب المرونة من جميع البلدان الممثلة هنا لكي نتمكن معاً من التصدي للتحديات المعقدة التي تواجه الأمن العالمي من خلال وضع برنامج عمل وبدء المفاوضات بشكل عاجل.

وبيرو عضو غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وقد حرصنا منذ انضمامنا إلى مجلس الأمن على أن نعزز، من بين أمور أخرى، نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونركز بشكل خاص على تعزيز الدبلوماسية الوقائية في محاولة لإنهاء حالة عدم الثقة التي غالباً ما تعطي إحساساً بانعدام الأمن يؤدي إلى تكديس الأسلحة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤيد إقامة قنوات اتصال مفتوحة والتوصل إلى تفاهم متبادل، واتخاذ إجراءات صريحة وشفافة، واعتماد آليات للمراقبة والتحقق وبروتوكولات لإدارة الأزمات، والتي تشكل، إلى جانب التدابير الأخرى لبناء الثقة، الأساس لتحقيق حد أدنى من التعاون من شأنه أن يقلل من خطر التصعيد أو وقوع حوادث وخيمة العواقب.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً أن وفد بلدي على أتم الاستعداد للعمل بنشاط مع جميع البلدان الممثلة هنا بغية الوصول إلى توافق في الآراء من شأنه أن يتيح إحراز تقدم نحو تحقيق إنجازات ملموسة على المسار الصعب نحو نزع السلاح العام الكامل. ونحن نشاطر السيد مولر تفاؤله بشأن استئناف المفاوضات في المؤتمر، ونأمل أن يكون لهذا الشعور ما يبرره، لكي يكون الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لتأسيس المؤتمر النقطة التي يتم عندها كسر هذا الجمود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة بيرو على البيان الذي أدلت به وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس. وأود أن اقترح ترك قائمة المتكلمين الآن. وإذا لم يكن هناك اعتراض، سنواصل بقية قائمة المتكلمين وإعطاء حق الرد خلال الجلسة العامة القادمة. هل لي أن أعتبر أن هذا الأمر يناسب الوفود؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): خلال اجتماعنا المقبل في الجلسة العامة، التي ستعقد في تمام الساعة ١٠/٠٠ يوم الثلاثاء ٢٩ كانون الثاني/يناير، سنواصل قائمة المتكلمين وسيكون وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أول من يأخذ الكلمة في تلك الجلسة العامة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أرحب بالسيدة رادا داي، التي تولت منصب أمينة مؤتمر نزع السلاح. وقبل أن أعطيها الكلمة، أود أيضاً أن أطلب إلى الأمانة أن تشاطرنا بعض المعلومات التنظيمية.

السيدة داي (أمينة مؤتمر نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. وأشكركم على حرارة الترحيب. وأشير إلى مسألة تنظيمية عامة، إذ يُرجى أن تتكرم الوفود التي لم تقدم قوائم أعضائها بعد، أن تفعل ذلك. وسيكون هذا الأمر مفيداً للغاية. شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.